



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر في السودان (1992-2017)

The Relationship between Government Expenditure and Poverty Rate in Sudan (1992-2017)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي (عام)

إشراف الدكتور/علي أحمد الأمين

إعداد الدارس/ صدام خليفة سليمان محمد

أكتوبر 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

قال تعالى:

(لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ
فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ)

صدق الله العظيم

سورة الحج الآية (28)

الإهداء

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي إلى من علمني أن أصمد أمام أمواج البحر
الثائرة

إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي عالياً إفتخاراً به
والذي العزيز

إلي من حملتني ثقلاً ... ووضعت ألماً وما اشتكت ... بل كان صبرها ملجئ
... ترضعني الحنان ... كم سهرت وتعتب ... إليك أيتها الغالية أهديك الحصاد
والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى من هم أقرب إلى من روعي إلى من شاركوني
حزن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري
أخوتي ،،، أخواتي

إلى الروح التي سكنت روعي فالآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر
واسع ومظلم وهو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة
إلى الذين أحببتهم وأحبوني
أصدقائي

إلى من كانوا ملاذي وملجئ إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من أفتقدهم وأتمنى أن
يفتقدوني إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ومن أحببتهم بالله
طلاب قسم الدراسات العليا

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا علي إتمام هذا الجهد المتواضع بكرمه وعطائه الواسع الوفير.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نذكر بكل صاحب فضل فضله امتثالاً لقوله صلي الله عليه وسلم
(من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

أولاً: الشكر والإمتنان إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا، وكلية الدراسات التجارية، ذلك الصرخ الذي مدنا بحصيلة العلم.

فأتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الدكتور/ علي أحمد الأمين بما كان له عظيم الأثر وجيل الفائدة في توجيه البحث أثناء فترة الإعداد للخروج به بالشكل اللائق وله منا جزيل الشكر والعرفان ومتع الله بالصحة والعافية.

ولم ولن ننسي الأصدقاء والإخوة بأن نتقدم لهم بفائق الشكر والاحترام والتقدير بمساهماتهم ومساعدتهم لنا حتى يرى هذا البحث النور.

مستخلص

جاءت هذه الدراسة بعنوان العلاقة بين الأنفاق الحكومي ومعدل الفقر في السودان خلال الفترة (1992-2017م). وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة السياسات الموجهه من قبل الدولة للتقليل من الفقر في السودان، وجاءت في الأسئلة التالية وهي ما هي أفرزات السياسات الأقتصادية الكلية علي معدل الفقر في السودان وماهو أثر الإنفاق الحكومي علي معدل الفقر في السودان، وأفترضت الدراسة أن إفرزات السياسات الإقتصادية الكلية أثرت علي معدل الفقر في السودان. وهدفت الدراسة الي معرفت أسباب الفقر في السودان وأثاره السالبة وكذلك العلاقة بين الأنفاق الحكومي ومعدل الفقر. وجاءت أهمية هذه الدراسة في مساعدت الجهات ذات الصله بوضع السياسات الإقتصادية الكلية المتعلقة بمعالجة ظاهرة الفقر في السودان من خلال برامج إقتصادية معينة، وأعتمدت هذه الدراسة في جانبها النظري علي المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة أضافة للمنهج الوصفي لوصف وتحليل هذه الظاهرة أما في الجانب العملي والتطبيقي فقد أعتمدت علي منهج التحليل الإحصائي ببرنامج eviews لتحليل البيانات والحصول علي المعلومات، وجاءت حدود الدراسة المكانية جمهورية السودان بحدودها الجغرافية المعروفة، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كان من ابرزها وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدل الفقر في السودان. وأهم توصيات الدراسة ضرورة العمل علي زيادة الانفاق الحكومي لما لة من اثر علي تخفيض معدلات الفقر .

Abstract

The study addressed the issue of the relationship between the government expenditure and poverty rate in Sudan during the period (1992-2017). The problem of the study was represented in identifying the policies directed by the government to decrease the poverty in Sudan. The study problem came in the following questions: What are the impacts of the macroeconomic policies on the poverty rate in Sudan? What is the impact of the government expenditure on the poverty rate in Sudan? The study hypothesized that the macroeconomic policies affect on the poverty rate in Sudan. The study aimed to identify the reasons for poverty in Sudan and its negative impacts, to investigate the relationship between the government expenditure and the poverty rate. The study is considered important because it may help the makers of macroeconomic policies that deal with the poverty phenomenon in Sudan through certain economical programs. The study, in its theoretical aspect, adopted a historical method to investigate the phenomenon, and a descriptive method to describe and analyze the phenomenon, while in its practical and applied aspect, the study used the statistical method eviws to analyze the data and obtain information. The study is limited to the geographical borders of the Republic of Sudan. The study concluded several findings the most important: There is an adverse relationship between the government expenditure and the poverty rate in Sudan. The most important recommendations of the study: To increase the government expenditure because of its positive impact on reducing the poverty rate.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع:
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	شكر و عرفان
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
1	المقدمة
1	مشكلة البحث
2	فروض البحث
2	أهداف البحث
2	أهمية البحث
2	منهج البحث
3	الحدود الزمنية والمكانية
3	هيكل البحث
4	الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
10	المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام (الحكومي)
23	المبحث الثاني: مفهوم الفقر وأسبابه وأثاره
الفصل الثالث: الفقر في السودان والأسباب وطرق المعالجة	
32	المبحث الأول: أسباب الفقر في السودان واثاره علي الإقتصاد الوطني

35	المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للفقير في السودان
50	المبحث الثالث: استراتيجيات الحد من الفقر في السودان
الفصل الرابع: الإطار التحليلي	
58	المبحث الأول: الإطار التحليلي
67	المبحث الثاني: مناقشة الفرضيات ،النتائج والتوصيات
70	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	م
37	الفقر في الحضر	1
37	الفقر في الريف	2
40	معدل الدخل بالولايات حضر/ريف	3
41	خط الفقر للفرد في الشهر	4
42	خطوط الفقر 2014	5
42	نسبة الفقر حسب الولايات	6
46	الاتفاق الحكومي علي قطاع الصحة في السودان في الفترة (1992-2016م)	7
58	وصف البيانات	8
60	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	9
63	نتائج إختبار ديكي فولر المعدل لمتغيرات الدراسة	10
63	تقدير وفحص النموذج	11
65	إختبار مشكلة الارتباط الذاتي	12
66	إختبار مشكلة اختلاف التباين	13

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	م
62	رسم بياني يوضح المتغير التابع الفقد والمتغير المستقل الإنفاق الحكومي	1

قائمة الملاحق:

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
75	الإحصاء الوصفي	1
76	الإستقرار بالنسبة للفقير	2
77	الإستقرار بالنسبة للإِنفاق الحكومي	3
80	التقدير	4
81	مشكلة الإرتباط الذاتي	5
82	مشكلة إختلاف التباين	6
83	الإرتباط الذاتي	7
84	توصيف البيانات	8

الفصل الأول: الأطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول: الأطار المنهجي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي :

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات الإنسانية والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، وفي القديم إرتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد والحروب التي تؤدي إلي الاستبعاد والقهر لذا فإن الأديان السماوية جميعها قد أولت ظاهرة الفقر إهتماما خاصا بالذات من حيث إرتباطها بالتسلط والهيمنة ويعتبر الفقر المدقع إنتهاكا لحقوق الإنسان وسلبا لإنسانيته وكرامته في العيش الكريم وقد اتسع نطاقه في السودان في الأونة الأخيرة ويزيد بوتيرة متسارعة نتيجة التغيرات الهيكلية والإضراب الواضح في أداء الإقتصاد السوداني عبرت عنه مؤشرات أهمها سياسة التحرير الاقتصادي والإرتفاع المستمر في معدلات الفقر والبطالة والزيادة المستمرة في الأسعار والتراجع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتدهور في سعر الصرف باستمرارية في السودان يعزي ذلك إلي مجموعة من العوامل مثل برامج الإصلاح الهيكلية والحرب والنزاعات والبطالة وسياسة التحرير الاقتصادي والنظام الأسري والتقاليد، السودان من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة لذلك فإن علاج مشكلة الفقر في السودان أن تحدد هذه المتغيرات يكون بمثابة التحكم في ظاهرة الفقر من أصولها حيث يمكن ذلك من خلال معالجة مسبباتها فالحل الأنجح لعلاج مشكلة الفقر هو علاج الأسباب لا علاج النتائج .

مشكلة الدراسة:

رغم المجهودات التي تقوم بها الدولة للتقليل من اثار الفقر ومعالجة هذه الظاهرة، إلاإن معدلات الفقر ما زالت في ازدياد مستمر مما يؤكد عدم جدوى هذه السياسات والإجراءات التي تقوم بها الدولة وما تنفقه من أموال في ذلك المجال.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤالين رئيسيين:

- 1- ما هي أفرزات السياسات الإقتصادية الكلية علي معدل الفقر في السودان؟
- 2- ما هو أثر الأنفاق الحكومي علي معدل الفقر في السودان؟

فرضيات الدراسة:

- 1/ أدت سياسة الإنفاق الحكومي الي زيادة معدل الفقر في السودان.
- 2/ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام ومعدل الفقر في السودان..

أهداف الدراسة:

- 1/ معرفة أسباب الفقر في السودان وأثاره السالبة.
- 2/ معرفة اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر في السودان .
- 3/ توضيح دور الإنفاق الحكومي وأثره في معدلات الفقر في السودان.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

إثراء الجانب المعرفي في مجال الدراسة وسد الفجوة الزمنية التي تركتها الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع البحث.

الأهمية العملية:

مساعدة الجهات ذات الصلة بوضع السياسات الإقتصادية الكلية والمتعلقة بمعالجة ظاهرة الفقر في السودان من خلال برامج إقتصادية معينة.

منهج الدراسة:

أعتمدت هذه الدراسة في جانبها النظري علي المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة إضافة للمنهج الوصفي لوصف وتحليل هذه الظاهرة.

أما في الجانب العملي التطبيقي فقد أعتمدت علي منهج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج eviews لتحليل البيانات والحصول علي المعلومات.

مصادر جمع البيانات:

أعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والبحوث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة بالإضافة لتقارير بنك السودان ووزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جمهورية السودان

الحدود الزمانية: 1992-2017م

هيكل الدراسة:

يشتمل البحث علي أربعة فصول، يحتوي الفصل الأول علي مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار المنهجي ويشتمل علي المقدمة والمشكلة والفرضيات والأهداف والأهمية وحدود البحث والهيكل، إما المبحث الثاني يتناول الدراسات السابقة والتي جاءت علي السياق.

أما الفصل الثاني هو عبارة عن الإطار النظري للدراسة ويحتوي علي مبحثين، يتناول المبحث الأول مفهوم الإنفاق الحكومي أما المبحث الثاني فيحتوي علي مفهوم الفقر وأسبابه واثاره.

أما الفصل الثالث يحتوي علي ظاهرة الفقر في السودان الأسباب والآثار وطرق المعالجة ويحتوي علي ثلاث مباحث، المبحث الأول يشمل أسباب الفقر في السودان ، أما المبحث الثاني يشتمل الآثار السالبة للفقر في السودان أما المبحث الثالث يشتمل علي معالجة الفقر في السودان.

أما الفصل الرابع يحتوي علي الدراسة التطبيقية ويحتوي علي ثلاث مباحث، المبحث الأول يشتمل علي توصيف النموذج، اما المبحث الثاني يشتمل علي اختبار الفرضيات، أما المبحث الثالث يشتمل علي مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات.

المبحث الثاني الدراسات السابقة:

1- عبد الخالق احمد إدريس محمد(2019)

جاءت هذه الدراسة بعنوان محددات الفقر في السودان باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوة الزمنية الموزعة، وتمثلت مشكلة الدراسة في المتغيرات التي تؤثر علي الفقر في السودان خلال الفترة (1990-2014)، وهدفت الدراسة إلي تحديد أهم العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي كانت سببا مباشر في اتساع ظاهرة الفقر في السودان، وافترضت الدراسة إن ظاهرة الفقر في السودان تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، واعتمدت هذه الدراسة علي المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والأسلوب القياسي لدراسة العلاقة بين الفقر في السودان ومحدداتها، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين الفقر وكل من متوسط دخل الفرد، والإنفاق الحكومي في الأجل الطويل والقصير والضرائب الغير مباشرة في الأجل القصير، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة توجيه السياسة الإقتصادية إلي الاعتماد علي أهم المتغيرات الإقتصادية وغير الإقتصادية المساهمة في تزايد معدلات الفقر (سياسة التحرير) من اجل معالجتها وجعلها تكبح أعداد الفقراء.(إدريس،2019)

2- إكتفاء عذاب زغير(2017)

جاءت الدراسة بعنوان العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق، وتمثلت مشكلة الدراسة في تزايد معدلات النمو في الإنفاق الحكومي في العراق إلا انه لم يصل الي هدفه في تحقيق النمو الإقتصادي، وهدفت الدراسة الي دراسة واقع الإنفاق العام خلال مدة البحث، وإفترضت الدراسة وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات داخل الإقتصاد، وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وبناء أنموذج يوضح العلاقة الدالية بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المؤثرة عليه بشكل كبير دون غيرها، واهم ما توصلت له يعد الإنفاق العام الاستهلاكي والإستثماري وسيلة الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي، واهم ما أوصت به الدراسة لابد إن تكون السياسة الإنفاقية قائمة علي أساس زيادة النفقات الإستثمارية بنسبه أكبر من النفقات الإستهلاكية.(زغير،2017)

3- أشرف يونس عبدالكريم الخطيب (2016)

جاءت هذه الدراسة بعنوان العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادي في فلسطين، وتمثلت مشكلة البحث في السؤال التالي ما هي العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادي في فلسطين، وهدفت الدراسة إلى إدراك طبيعة التطورات الجارية علي الساحة الدولية وما تقوم به الدول المتقدمة والصاعدة لإنهاء ظاهرة الفقر وكيفية الاستفادة منها في فلسطين، وأفترضت الدراسة يعاني الإقتصاد الفلسطيني من أختلالات وتشوهات جوهرية وأهمها نقص الموارد المحلية وعدم نفاذ السياسات الإقتصادية المتوجب أنشئها لحل مشكلة الفقرة، وأتبعت المنهج الوصفي التحليلي إذ يقوم علي دراسة الظاهرة وتحليلها ووضع الفرضيات المناسبة والملائمة لها، وتوصلت الدراسة إلى الأفراد في قطاع غزة اشد فقرا من الأفراد في الضفة الغربية، حيث بلغت فجوة الفقر 30.8 و12.4 في قطاع غزة والضفة علي التوالي، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات إقتصادية وإجتماعية عادلة من قبل السلطة الفلسطينية حول سبل علاج مشكلة الفقر. (عبدالكريم الخطيب، 2016)

4- أولفا حسن محمد صالح (2016)

جاءت هذه الدراسة بعنوان اثر آليات وسياسات تخفيض الفقر في البطالة بولاية البحر الأحمر، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة إلى إي مدى تؤثر آليات وسياسات تخفيض الفقر واليات المنظمات غير الحكومية في خفض معدل البطالة، حيث هدفت لي الوقوف على أهم الآليات المتبعة من قبل الحكومة والجهات الغير حكومية وكذلك الوقوف علي أوضاع المستفيدين من هذه الآليات لمعرفة التحسن الذي طرأ على أحوالهم لتخفيض الفقر وخفض معدل البطالة. وافترضت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الحكومية المتخذة لتخفيض الفقر وخفض معدل البطالة، وقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصلت لعدد من النتائج كان أبرزها أثر الآليات الحكومية لتخفيف حدة الفقر في البطالة كان ضعيفاً وكذلك أثر آليات المنظمات غير الحكومية والسياسات الحكومية لتخفيض الفقر كان ضعيفا في خفض معدل البطالة بولاية البحر الأحمر، أوصت الدراسة بضرورة تنويع الآليات الحكومية الهادفة لتخفيض الفقر لزيادة فاعليتها في خفض الفقر. (محمد صالح، 2016)

5- طارق عبدالله تيراب إبراهيم(2015)

جاءت الدراسة بعنوان تقويم الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي والبحث العلمي في السودان، وتمثلت مشكلة البحث في السؤال التالي: هل هناك ضعف في الإهتمام بعملية التعليم العالي والبحث العلمي من قبل الدولة أدى إلي ضعف حجم الإنفاق الحكومي علي، وهدفت الدراسة إلي التعرف علي حجم الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي والبحث العلمي مقارنة بالإنفاق العام بالسودان، وأفترضت الدراسة ضعف أهتمام الدولة بالتعليم العالي والبحث العلمي لما لة أثر سلبي، وأعتمدت الدراسة علي المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي، وأهم نتائج هذه الدراسة عدم تناسب الميزينيات المعدة من قبل الحكومة للتعليم العالي والبحث العلمي مع حجم مؤسساته، وأهم توصيات هذه الدراسة ضرورة وجود ميزينيات للتعليم العالي والبحث العلمي تتناسب مع أهميته وحجمه.(تيراب إبراهيم،2015).

6- محمد عبدالعال عبدالعزيز (2014)

جاءت الدراسة بعنوان تقدير إحتياجات الأسر الفقيرة المهشمة بالمناطق العشوائية، وتمثلت مشكلة الدراسة في الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي كما يشكل الفقر والحرمان خطرا على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الإنحرافات والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة، وهدفت الدراسة الي التعرف علي إحتياجات السر الفقيرة المهشمة في المجتمعات العشوائية وافترضت الدراسة ما إحتياجات الأسر الفقيرة المهشمة في المجتمعات العشوائية؟ واتبعت الدراسة المنهج العلمي ويعرف المنهج بأنه مجموعة القواعد التي تنظم البحث وتحدد مسارها والإجراءات المتبعة خلالها، وأهم ما توصلت له الدراسة أن إحتياجات الأسر الفقيرة تمثلت في عدم كفاية الدخل لإشباع إحتياجات الأسرة من الأكل وشراء الغذاء، واهم ما أوصت به الدراسة العمل علي زيادة الدخل حتى يتناسب مع الإحتياجات الأساسية للأسر.(عبدالعزيز،2014).

7- علي سيف علي المزروعي (2012)

جاءت هذه الدراسة بعنوان اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية علي دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمثلت مشكلة الدراسة في مدي تأثير الإنفاق الحكومي علي الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهدفت الدراسة إلي مدي تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة وكذلك معرفة نسبة مساهمة الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، وإفترضت الدراسة إن الإنفاق العام يؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو والأزدهار الإقتصادي لدولة الإمارات من خلال إسهاماته الكبيرة، واتبعت الدراسة المنهج التجريبي والمنهج الوصفي التحليلي، وأهم ما توصلت إليه الدراسة يؤثر الإنفاق إيجاباً وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي، وأوصت الدراسة أن من أهم المعوقات التي وأجهت البحث هو قلة البيانات المطلوبة الخاصة بموضوع البحث والتكتم عليها من قبل الجهات الرسمية المعنية. (علي المزروعى، 2012).

8- بله الرضى بله الرضى (2010)

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور ديوان الزكاة في مكافحة الفقر في السودان ولاية الخرطوم، وتمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: لماذا تتزايد نسبة الفقر بالرغم من الجهود المبذولة لعلاج هذه الظاهرة، وهدفت الدراسة إلى كيفية مكافحة الفقر في السودان، وإفترضت هذه الدراسة ضعف جهود الدولة في محاربة الفقر وكذلك ضعف دور الزكاة، واتبعت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ضعف دور الدولة المبذول لمحاربة الفقر وهناك دور كبير يقوم به ديوان الزكاة ولاية الخرطوم ولكن حجم الظاهرة أكبر من هذا الجهد، وأهم ما أوصت به الدراسة وضع خطة لمعالجة الفقر وذلك بإصلاح السياسات الأقتصادية. (بله الرضى، 2010).

9- هبة عوض الله علي حسين (2009)

جاءت هذه الدراسة بعنوان تقويم سياسات تخفيض الفقر في السودان دراسة تحليلية لمؤسسات الضمان الاجتماعي بولاية نهر النيل، وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأثير البرامج الاجتماعية المنفذة بواسطة مؤسسات الضمان الاجتماعي في تخفيف الفقر وهدفت الدراسة إلى تحديد حجم مشكلة الفقر في السودان وحساب مؤشرات وتحديد اتجاهاته بولاية نهر النيل، وإفترضت الدراسة إن مساهمات مؤسسات الضمان الاجتماعي في ولاية نهر النيل لا تتكافأ مع متطلبات التنمية الاجتماعية والإقتصادية، واتبعت منهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي في تحليل مؤشرات بيانات الدراسة الميدانية والمنهج التاريخي، وأهم ما توصلت له الدراسة ضعف دور مؤسسات

الضمان الإجتماعي في تخفيف حدة الفقر، وأهم توصيات هذه الدراسة هنالك سياسات فاعلة لرفع كفاءة مؤسسات الضمان.(علي حسين،2009).

10- رحاب عبد الرحمن الساير بكرين (2005)

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان وتمثلت مشكلة البحث في السؤال التالي: معرفة مسببات التضخم وكيفية معالجتها بواسطة السياسة النقدية، وهدفت الدراسة إلي توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان، وأفترضت الدراسة الزيادة الظاهرة للنفقات العامة والأعتماد علي استيراد السلع من الدول المتقدمة كانت احدي أسباب تزايد معدلات التضخم في السودان، وأهم ما توصلت هذه الدراسة إلي الإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الجاري أدت إلي زيادة معدلات التضخم في السودان، وأهم توصيات هذه الدراسة توجيه الإنفاق العام إلي المجالات الإنتاجية تساهم في التنمية الإقتصادية.(الساير بكرين،2005).

التعليق علي الدراسات السابقة:

أُتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في موضوع الفقر والبعض الآخر في موضوع الإنفاق الحكومي وكذلك أُتفقت معها في المنهج المستخدم وكذلك في الجانب النظري .

وأختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن الدراسة الحالية تركز علي تحديد شكل العلاقة بين معدلات الفقر والإنفاق الحكومي في السودان.

هدفت هذه الدراسة الي معرفة مدي إرتباط ظاهرة الفقر والإنفاق العام في السودان.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم الأنفاق العام (الحكومي).

المبحث الثاني: مفهوم الفقر وأسبابه وأثاره.

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي (العام):

أولاً: المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

كان الفكر الاقتصادي في ظل الدولة المحايدة يتضمن إقصاء الدولة عن التدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية، إنما تنحصر مهامها التقليدية في الدفاع عن أرض الوطن والأمن الداخلي، وتحقيق العدالة في صورة مرفق القضاء، ولما كان الأمر هكذا، فإن الأمر يقتضي التوفير في نفقات الحكومة وعدم زيادتها عن قدر معين لان الزيادة تعني التدخل وبالتالي التقليل من الحرية الاقتصادية التي يتميز النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت. كذا الحياز التام الذي تتصف به النفقة العامه أي أن ذره النفقة العامه، لا بد أنتوجه إلي الأنشطة التقليدية فقط علاوة علي البحث علي الموارد التي تغطي هذه النفقات دون عجز أو فائض، لان العجز سيؤدي إلي الحد من تحقيق هذه الأهداف، أما الفائض فيعني إرهاق المواطنين بمزيد من الضرائب التي تثقل كاهلهم وهو ما يتعارض مع مبدأ حياد الدولة في النشاط الاقتصادي.

وخلاصة الأمران الإقتصاديين لم يتطرقوا إلي تحليل النفقة العامة، ولم يهتموا بآثارها الاجتماعية التي تحقق في ظل المرافق العامة التقليدية بالإضافة إلي عدالة توزيع الأعباء العامة علي كافة المواطنين، حيث تتجه الدولة تحديد نفقاتها بكل دقة وتحديد التمويل اللازم لها عن طريق الضرائب والتي كانت تفرض بشروط معينه تحد من سلطة الدولة في فرض ضرائب جديدة، ولما كان الأمر كذلك فلا بد إن يوزع الوعاء الضريبي بما يحقق العدالة بين أفراد المجتمع(علام،2012،الصفحة 44-45).

التعريف الحديث للنفقات العامة:

كان ظهور الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي، وفشل النظرية التقليدية التي كانت تؤكد أن الاقتصاد قادر علي تحقيق توازنه من تلقاء نفسه أدى ذلك إلي ظهور نظريات حديثة بديلة تحقق هذا

التوازن بأسلوب إقتصادي علمي، فقد أكد جون مينارد كينز بان سبب هذا الكساد هو إنخفاض معدل الطلب الكلي، ولذلك فلا بد إن تتدخل الدولة بالإنفاق العام من اجل تنشيط حجم الطلب الكلي، وذلك بزيادة معدل الإستثمار القومي الذي يؤدي إلي زيادة الطلب علي العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة وإتجاه الإقتصاد نحو التشغيل الكامل، ومن ذلك الحين، وتدخل الدولة في نشاط الدولة في زيادة مستمرة ، ولم يعد دور الدولة قاصرا علي تحقيق التوازن، بل أصبح دور الدولة أكثر فاعلية والذي يتضمن في:

1- زيادة الإنتاج في أوقات الكساد والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار.

2- المحافظة علي القوة الشرائية للنقود إثناء التضخم .

3- إنخفاض معدل البطالة .

4- تحقيق الاستقرار الإقتصادي فأحداث نشاط في حجم الطلب الكلي، لن يتحقق إلا من خلال زيادة الإنتاج إلي الحد الذي يحقق توازن بين كل من الطلب والعرض الكلي، وبالتالي توازن مستوى الأسعار وعدم إرتفاعها، كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلي انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يجعل الدولة تزيد من إنفاقها لتعويض انخفاض ذرة القوة، كما إن زيادة الإنتاجية تؤدي زيادة الطلب علي العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة، ولا شك إن تحقيق ذلك كله يحقق الاستقرار الإقتصادي.

وعلي اثر زيادة التوسع في النشاط الإقتصادي وتطوره، اتجهت الدولة إلي زيادة الإنفاق العام من اجل تحقيق الاستقرار الإقتصادي (علام، 45، 2012).

ثانياً: أركان النفقات العامة :

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمه المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة له بقصد إشباع حاجة اجتماعية.

وحسب هذا التعريف فإن للنفقة العامة ثلاث أركان:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: يعد إنفاق مبالغ نقدية الأسلوب الطبيعي لحصول الدولة علي إحتياجاتها من السلع والخدمات، وإما في حالة قيام الدولة بالحصول علي إحتياجاتها والخدمات بدون مقابل كما هو الحال في عمليات السخرة أو الاستيلاء جبراً" وبدون مقابل فإن ذلك لا يعتبر نفقة عامة، وهذه الأساليب تستخدم في حالات خاصة في مجالات الحروب والأزمات الحادة مثلاً. واستخدام ذرة الأساليب لا يعتبر قانوناً ومخالفاً لمبادئ الديمقراطية .

2- يجب إن تخرج النفقة العامة من الدولة أو احدى سلطاتها ومؤسسات القطاع العام والهيئات والسلطات والمشروعات التجارية، يجب إن يكون القرض من النفقة العامة إشباع حاجة عامة بواسطة القطاع الخاص ولذا يتم إنفاقها بواسطة الدولة.

3- ينتج عن النفقة العامة منفعة عامة تقدرها الهيئات الحاكمة لحساب المجتمع، وتختلف الحاجات العامة من دوله لأخرى بحسب أيدلوجية الدولة ودرجة تقدمها. حيث تزداد في الدولة التي تأخذ علي عاتقها تمويل مشاريعها وخططها التنموية وتقل في الدول التي تعتمد علي القطاع الخاص في تمويل خططها التنموية.

ثالثاً: خصائص النفقة العامة:

أ- النفقة العامة مبلغ نقدي :

فليس من المنطق أن تكون النفقة العامة علي شكل عيني، علماً أن هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة، إذا كانت النفقة إما أن تكون علي شكل نقدي أو علي شكل عيني. ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي. لان النقود أصبحت وسيط للتبادل، ومن السهل علي السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي.

ب- مصدر النفقة العامة خزينة الدولة:

فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول فيها والمقررة من السلطة التشريعية. وفي الحالات التي تقدم إلي جهة سوا أفراد أو مؤسسات، تبرع لبنا مسجد أو مدرسة أو مستشفى، فلا يعد هذا نفقة عامة، لأنه لم يخرج من خزينة الدولة.

ج- ترتبط النفقة العامة بهدف تلبية الحاجات العامة:

فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص بعينه سواء أكان مواطناً أم مسؤولاً، بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم المصالح العام وتلبي حاجات عامة مثل المحافظة علي الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من إي عدوان خارجي وتعجيل التنمية... الخ. وقد مر معنا الفرق بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة. (الحاج، 122، 2015_112).

رابعاً: ضوابط الإنفاق العام:

أن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى ذلك ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات، إي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام، أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة، وهذه القواعد هي .

1- قاعدة المنفعة القصوى (ضابط المنفعة) وتعني أن تهدف النفقات العامة، إلي خفض أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة إن إحدي أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة .

2- قاعدة الاقتصاد والتدبير (ضابط الاقتصاد) تعني هذه القاعدة إن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير من الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، إي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير .

3- قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية (ضابط الترخيص) وتعني ذرة القاعدة إلا يصرف إي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة، إي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني، وبخاصة إن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة، وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين .

4- قاعدة عدالة التوزيع : تهدف هذه القاعدة إلى إن النفقات العامة يجب أن يتم إنفاقها بطريقة تؤدي

إلى تقليل الفوارق بين الأفراد المجتمع إي تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل والثروة ويمكن

الوصول إلى هذا الهدف بتقديم الإعانات النقدية للطبقات الفقيرة، دعم السلع الاستهلاكية الأساسية،

توفير الخدمات المجانية مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية. كما تعمل الدولة أيضا علي تنمية

وتطوير المناطق الريفية بهدف رفع المستوى المعيشي للمواطنين بتلك المناطق.

وحتى يتحقق الإنفاق العام غاية المرجوة وهي إشباع الحاجات العامة فإن ذلك يستلزم تحقيق أمرين

أساسيين هما:

أ/تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة.

ب/وأن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الإقتصاد في النفقات ولا بد أن يكون هنالك أساليب للرقابة

المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة الي أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير(الأمين،21،2018)

خامسا: أسباب تزايد النفقات العامة :

انتشرت في جميع دول العالم- بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية- ظاهرة التزايد المستمر في حجم

النفقات العامة أو ما يعرف ب "ظاهرة نمو الإنفاق العام" وهذه الظاهرة فرضها تغير دور الدولة

بتطويره من دولة محايدة إلى دولة متدخلة تسعى إلى تأسيس نظامها الاقتصادي والاجتماعي .

وفيما يلي أهم أسباب تزايد النفقات :

1- إزدیاد أنشطة الدولة : أصبح من واجب الدولة في العصر الحديث تقديم الخدمات العامة لأفراد

المجتمع مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية مجانا أو مقابل رسوم رمزية لهم وهذا يتطلب تشييد

المدارس والمعاهد والمستشفيات وغيرها من المرافق العامة، كما أن الدولة زادت نفقاتها في مجال البنيات التحتية مثل الطرق والكباري ومحطات الطاقة ومراكز التدريب والتأهيل وغيرها.

2- التنمية الصناعية : أدى قيام الثورة الصناعية ليس فقط لإحداث نهضة صناعية كبرى، بل

أدت أيضا إلي حدوث تغيرات سياسية واقتصادية في معظم دول العالم، وقد أدت الزيادة في الإنتاج

الصناعي إلي زيادة دخول الأفراد وتحسين مستوى المعيشة، كما أدت إلي ظهور مشاكل متعلقة

بالصناعة مثل تنظيم العمل الصناعي، علاقات العمل وحماية المستهلكين مما تطلب تدخل الدولة

لمعالجة هذه المشاكل وبتالي ازدياد الإنفاق العام (علي حمد، 2014، 18).

3- إجراءات الضمان الإجتماعي: أصبح من المسؤوليات الحديثة حماية مصالح المجتمع وتحقيق

الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية، لذلك نجد إن الدولة في سبيل تحقيق تلك الأهداف تنفق مبالغ طائلة

في شكل أجور مناسبة للعاملين وتقديم الإعانات لكبار السن والعجزة ، ودعم الإسكان الشعبي ، وتقديم

خدمات الرعاية الصحية المجانية للمواطنين .

4- التنمية الزراعية: تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية "السودان علي سبيل المثال" يعتبر مفتاح

للتقدم الاقتصادي، وتحاول الدولة خلق نوع من الترابط والتكامل بين القطاع الزراعي والقطاع

الصناعي "الصناعة التحويلية"، وكما أن تنمية القطاع الزراعي يعتبر شرط أساسي للوصول والإسراع

بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهكذا تنفق الدولة النامية مبالغ طائلة لتنمية القطاع الزراعي ،

ضمان تحديد أسعار دنيا للمحاصيل الزراعية لتحفيز المزارعين، كما تنفق مبالغ مقدرة في مجال

البحوث الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية واستنباط أنواع محسنة من البزور المحسنة .

5- مشاكل الدفاع المدني: يمكن القول إن من احدي الأسباب الرئيسية لزيادة الإنفاق الحكومي هي مشاكل الدفاع أو حماية الحدود السياسية من إي اعتداء خارجي، إذا تلجا معظم الدول لإنشاء جيش قوي وحديث مما يتطلب إنفاق مزيد من الأموال لجلب أحدث الأسلحة والمعدات والعتاد ومواكبة تطور التكنولوجيا، وكذلك الإنفاق علي عمليات التدريب وصيانة الآلات والمعدات .

6- التوسع العمراني: بدون شك إن من الأسباب الرئيسية لتزايد النفقات العامة هو التوسع العمراني سواء بإقامة مناطق سكنية جديدة أو مدن جديدة، حيث تقوم الدولة بتعبيد الطرق، شق القنوات، توصيل شبكات الكهرباء والمياه، تشييد المدارس والمستشفيات وغيرها من الإنشاءات العمرانية .

7- التنمية الاقتصادية: زاد الإنفاق العام في معظم الدول النامية، إذ تحاول هذه الدول تطبيق برامج من شأنها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية من أجل إحداث تغيير جزري في هيكل الاقتصاد القومي. فتقوم الدولة بإنفاق مبالغ طائلة لتشييد البنية التحتية للاقتصاد "الطرق ووسائل الاتصال، محطات الطاقة وغيرها" كما تشجع الدولة لإقطاع الخاص للمشاركة في عمليات الاستثمار بهدف زيادة الإنتاج عن طريق تقديم القروض ذات الضمانات والمساعدات الفنية.

تصنيف النفقات العامة: إن تطور دور الدولة ومهامها أديالي تنوع النفقات العامة، وان البحث في تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها، ومضمونها، وطبيعتها، وان كل دولة أخذت بالتقسيمات تلائم ظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، لذا نجد إن كتاب المالية وضع عدة تقسيمات للنفقات العامة منها: (أدم، 85، 2002-86).

أ/ تقسيم النفقات العامة وفقا لطبيعة الخدمة :

طبقا لهذا التصنيف تنقسم النفقات العامة وفقا لطبيعتها إلى مجموعات متجانسة بخصوص كل منها لخدمة غرض أو وظيفة معينة من وظائف الدولة مثل التعليم الصحة والعلاقات الخارجية، علي إن توزع النفقات الخاصة لكل وظيفة إلى الجهات الإدارية التي تقوم بالإنفاق علي هذه الوظيفة، ومن ثم فان التقسيم يمثل في الواقع تقسيما وظيفيا للنفقات العامة، وفقا لهذا التصنيف يمكن إن نميز بين أربعة مجموعات كبيرة متجانسة من الوظائف وهي :

1- الخدمة العامة: وتشمل الخدمات التي تؤديها الدولة بصفتها صاحبة السيادة، وتتضمن الخدمات التي تتم بواسطة أجهزة الخدمات العامة كوزارة المالية والاقتصاد والأجهزة الدبلوماسية والأجهزة العدلية والأمنية.

2- الخدمات الإجتماعية: وهي تشمل النفقات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الإجتماعية لأفراد المجتمع، ومن أمثلتها الإنفاق علي المرافق التعليمية والصحية وعلي مرافق الإسكان والرفاهية الإجتماعية .

3- الخدمات الإقتصادية: وتشمل كل ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإقتصادية مثل المشاريع الزراعية والصناعة والنقل والمواصلات ومحطات الطاقة وغيرها من المشاريع الاقتصادية العامة .

4- خدمات أخرى: وتشمل خدمات الدين العام والدعم الحكومي للولايات(الخطيب، 61، 2002).

ب/ تصنيف النفقات العامة إلى إدارية وتحويلية ورأسمالية :

- 1- النفقات الإدارية: هي النفقات اللازمة لتسيير أوضاع العمل الحكومي للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة وتتضمن المرتبات والأجور وشراء المستلزمات الضرورية مثل الآلات والمعدات والأدوات المكتبية والأثاثات والعربات.
- 2- النفقات التحويلية: فهي استخدمت الحكومة للأموال لإغراض مالية وإقتصادية أو إجتماعية دون أن تنظر من وراء إنفاقها فائدة مباشرة للجهاز الإداري، وفي الحقيقة أصبحت النفقات التحويلية تمثل جزء كبير من الإنفاق العام في الوقت الحاضر نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وما يترتب علي ذلك من مسؤوليات في تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي.
- 3- النفقات الرأسمالية: فهي عكس النفقات التحويلية إي إنها ليست بهدف إعادة توزيع الدخل والثروة أو مثل النفقات الإدارية التي تدفع نظير الخدمات.

سادسا: الآثار الاقتصادية للنفقات العام:

نظرا لأهمية النفقات العامة كأحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتدخل في الحياة الإقتصادية للمجتمع، فمن نطاق الإقتصاد العام، نجد إن الإنفاق العام يتميز بغرضه المباشر الذي يسعى لتحقيقه وهو تقديم الخدمات العامة بقصد إشباع الحاجات الاجتماعية، ليتضح لنا أنها تؤثر في الكميات الإقتصادية الكلية التي تعبر عن التوازن الإقتصادي العام وهي الدخل القومي ومكوناته، الإنتاج، الأذخار، الإستثمار، وفي توزيع الدخل القومي في المستوي العام للأسعار.

1- أثر النفقات العامة علي مستوي التشغيل :ويقصد بذلك مدي مساهمة هذه النفقات في الأستفادة من الموارد الإقتصادية المتاحة لأقصى حد ممكن بحيث يتحقق معها مرحلة الوصول إلي التشغيل أو التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

2- اثر النفقات العامة علي المستوي العام للأسعار: يمكن أن يكون للنفقات العامة الإنتاجية آثار إيجابية علي جميع المتغيرات الإقتصادية، وهذا يوضح لنا أهمية أثر هذا النوع من الإنفاق علي المستوي العام للأسعار، فمن المعلوم أن الإنفاق العام يمكن أن يؤدي إلي ظهور حالة التضخم ولا سيما إذا كان هذا النوع من الإنفاق في صورة تحويلات نقدية لصالح الطبقات الفقيرة، هذه النفقات سوف تتعكس في صورة زيادة القوة الشرائية لهذه الفئة إذا لم يأخذ في الاعتبار مدي قدرة الجهاز الإنتاجي علي تلبية الطلب ومن ثم ارتفاع أسعار السلع خصوصا السلع الضرورية والتي يزيد الطلب عليها من جانب هذه الطبقة، أما في حالة محاربة التضخم فتدخل الدولة لدعم السلع الضرورية التي تستهلكها الطبقة الفقيرة ومن اجل المحافظة علي أسعار مناسبة لها تتناسب مع متوسط دخولهم. ومن أمثلت ذلك الإعلانات التي تمنح لمنثجي السلع النهائية بهدف تمكينهم من بيعها للمستهلكين بأقل من التكلفة لذا يمكن القول، أن النفقات العامة تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية يقصد بها محاربة التضخم والاحتفاظ بمستويات أسعار مناسبة، وأيضا يمكن أنتوجه لتلاقي امكانيات حدوث ركود اقتصادي بسبب التدهور المستمر في أسعار السلع الضرورية.

3- أثر النفقات العامة علي الاستهلاك: تؤثر النفقات العامة علي حجم الاستهلاك القومي بطريقة مباشرة، وحجم الاستهلاك يتوقف علي حجم الدخل الموزع ومن المعلوم أنه ومهما كانت فلسفة النظام الإقتصادي السائد فان هنالك تفاوت في توزيع الدخل مما يعني وجود فئة معينة من المجتمع غير

قادرة علي الحصول علي الحد الادني اللازم للمعيشة وبالتالي تؤثر هذه الفئة علي مستوي الطلب الكلي الفعال، ولا سيما إذا كانت الفئة تشكل الغالبية العظمى للمجتمع، ولهذا عادة ما تدخل الدولة لتلافي هذه المواقف عن طريق النفقات التحويلية بالقدر الذي يسمح بتحقيق نوع من أعدته توزيع الدخل لصالح تلك الفئة، إلا أن زيادة الأستهلاك المراد تحقيقه لا تتم عن طريق النفقات التحويلية وإنما يمكن تحقيقها أيضا بزيادة الإنفاق الإستثماري الذي يؤدي إلي زيادة فرص العمل ومن ثم خلق دخول جديدة وظهور قوة شرائية جديدة في سوق السلع والخدمات، وذلك يكون الإنفاق الاستثماري من العوامل التي تؤدي إلي زيادة الطلب الكلي الفعال إيزيادة الاستهلاك.

4- اثر النفقات العامة علي الإستثمار: يمكن للنفقات أن يكون لها آثار هامة وإيجابية علي الإستثمار الخاص، فالإنفاق الإستثماري العام يمكن أن يكون سلاح فعال لمعالجة الكساد الإقتصادي ونقص حجم الإستثمارات الخاصة كما إن الإنفاق العام كفيل أيضا بزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي والحد من الضغوط التضخمية هذا فضلا عن استخدام النفقات العامة كأداة لزيادة متوسط دخل الفرد من شأنه زيادة المقدرة الإدخارية لدي الأفراد مما يعني زيادة معدل الادخار القومي وبالتالي زيادة مقدرة الإقتصاد القومي علي تمويل المشروعات المرجوة، ولذا فان النفقات العامة سواء أن تعلق الأمر بالإنفاق العام الاستثماري أو التحويلي، من شأنها زيادة المقدرة الادخارية التي تنعكس في زيادة معدلات الاستثمار، كما أن النفقات العامة في مجال الخدمات العامة "التعليم الصحة .. الخ" من شأنها تخفيف العبء علي الأفراد وزيادة ما في حوزتهم من قوة شرائية يمكن أنتوجه نحو الأوعية الادخارية التي تتجه بدورها لتمويل الاستثمار فعلي سبيل المثال تقديم الدولة للخدمات المجانية يعتبر بمثابة زيادة

الدخل الحقيقي لإفراد بقيمة بما كانوا ينفقونه للحصول علي تلك الخدمات مما يعني زيادة مقدرتهم الادخارية.

5- اثر النفقات العامة علي توزيع الدخل القومي: تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدواتها للتأثير علي توزيع الدخل القومي بين مختلف العناصر التي تستخدم في العملية الإنتاجية وفقا لمعايير معينه، ويتم تأثير الدولة في توزيع الدخل القومي في مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي ما تعرف بمرحلة التوزيع الأولى للدخل، ويقصد بها توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم منتجين .

المرحلة الثانية: وهي مرحلة إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم مستهلكين(علي حمد ،2014،
22).

المبحث الثاني: الفقر وأسبابه والآثار المترتبة عليه:

أولاً: مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة كلية ذات جوانب متعددة، تتفاعل فيما بينها بشكل جدلي وتتبادل التحديد والتعزيز، تحتاج منا نظرة موضوعية وفحص كل الجوانب التي أدت لأي الفقر في السودان. أحتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة داخل البحث العلمي وقد كانت أغلب أهتمامات الباحثين علي معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة من ظاهرة الفقر مثل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية وتأثيرها علي المجتمع ومحاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة والفقر ليس ظاهرة تجارب في جيل واحد ونما هي ظاهرة عميقة الجذور في كل مجتمع ويعتبر الفقر مصدر المشكلات وكافة الشرور التي يعاني منها الأفراد في إي مجتمع، أن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الإجتماعية واللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية سواء علي مستوى الأفراد أو الجماعات والدول والمجتمعات وإنما هي نتاج لأنماط تاريخية محددة علي العلاقات التي تربط بين البشر(زكريا واخرون ،2001، 3).

تعريف الفقر:

التعريف اللغوي للفقر: لندرك معني فقر نبدى الحديث عن معني الفقير في الكلمة والمصدر واستعمالاتها من المعاجم والقواميس.

هذا يعني أن الفقر لغة الحاجة، والفقير هو المحتاج، وذكر أبو عمرو بن العلاء أن الفقير الذي لو ما يأكل، ويروي خالد ابن يزيد أنه قال كان الفقير يسمى فقيرا لأنه لا يقدر علي التغلب علي كسب عيشة، قيل الفقير ما لا حرفة له أو صاحب حرفة ضعيفة.

قبل التحدث عن المفاهيم الأساسية للفقر لا بد من توضيح الفقر بين الفقير والمسكين لأنهما وجهان لعملة واحدة .

أولا الفقير: أتفق العلماء علي أن كل ما لا يملك نصاب الزكاة يعد فقيرا وهذا بين من تجب عليه الزكاة ومن يستحقها.

ثانيا: المسكين:صنف آخر غير المسكين الفقير ويختلف علماء اللغة والفقهاء بينهما إختلاف كبير، ولعل أحسن تفرقة بينهما ما روي مثله عن ابن عباس والزهري وهو قريب بما فسره أبوحنيفة إذا يعتبر اشد حاجة من الفقير، الفقير الذي لا يملك قوت عامة، والمسكين الذي لا يملك قوت يومه.(حماد،15،1992).

وجاء في لسان العرب أن الفقر ضد الغنى وهو كل ما دل علي الضعف واللين والفقير هو الذي لا له ما يكفي في عياله، وجمع فقير فقراء والفعل منها فقر يفقر والأثنى فقر، (وكذلك الفقر يعني الحاجة والفقير هو المحتاج).

كما عرفة رجال الإقتصاد الوضعي بأنه الحالة التي لا يملك فيها الشخص وسائل المعيشة أو الحصول علي الحاجات المعيشية الضرورية، للوجود المادي وسلامة بقاءه، كالمأكل والمشرب والمسكن، مما يضطره إلي طلب المساعدة العامة والخاصة النقدية والعينية التي تقدم إلي المحتاجين وبناء علي ذلك فان

الفرد يعرف فقيراً إذا كان لا زال في حاجة العناصر المعيشية الرئيسية اللازمة للوجود المادي وسلامة بقائه.(فضل المولى حمد،، 14-15)

تعريف الفقر في الفكر الإسلامي :

أن أول الأمور التي تعترضنا عند الحديث عن الأدبيات المتعلقة بالفقر هو غياب تعريف محدد دقيق لمفهوم الفقر ، فإلقاء نظره علي الأدبيات الواسعة التي نشرت أو تنتشر حول هذه الظاهرة الإجتماعية الإقتصادية يفيد أن لا علماء الاجتماع ولا الإقتصاديون أنجزوا تعريف محدد ودقيق لهذه الظاهرة، وقد يرجع ذلك الي أن الفقر هو مفهوم نسبي يشق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة.

التعريف التقليدي (فقر الحاجات)

تعريف الفقر القائم علي الحاجات الأساسية، وهو يعني عدم المقدرة علي إشباع الحاجات الأساسية لتحقيق حد ادني مقبول من المستوي المعيشي ويقاس ذلك بالإنفاق أو الدخل اللازم لشراء الحاجات الأساسية وتشمل الغذاء والكساء والمأوى والصحة والتعليم(زكريا وأخرون،2001، 3).

تعريف البنك الدولي :

وقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لتلك الظاهرة مفاداً أن الفقر هو عدم القدرة علي تحقيق الحد الأدنى المقبول من مستوي المعيشة، إي هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة علي المجتمع الذي يتم فيه حالة التوصيف(البنك الدولي،41،1990).

كما يعرف الفقر بأنه :

أن يكون المرء فقيراً معناها أن يعاني من الجوع، ولا يجد مأوى ولا ملابس أن يصاب بالمرض فلا يعتني به احد، أن يكون أمياً ولا يلتحق بمدرسة وقد يكون الأمر من ذلك بالنسبة للفقراء الذين يعيشون أوضاع الفقر الشديد، فالفقير هو الذي يملك قوت يومه بينما المسكين هو الشخص الذي لا يملك قوت عامة.

ثانياً: أنواع الفقر (معايير الفقر):

نوعين من الفقر :

-الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي.

-الفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي.

أ- الفقر الإقتصادي: الذي يعني عدم قدرة الفرد علي كسب المال، علي الاستهلاك، علي التملك، الوصول للغذاء...الخ.

ب- الفقر الإنساني: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين مستوي المعيشة والوجود.

ج- الفقر السياسي: يتحلي في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية

والإنسانية د- الفقر السيسوثقافي: الذي يتميز بعدم القدرة علي المشاركة علي اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، نفي جميع الإشكال الثقافية والهوية والإنتما الذي يربط الفرد بالمجتمع.

ه- الفقر الوقائي: هو غياب القدرة علي مقاومة الصدمات الإقتصادية والخارجية(العيسوي، 2009م، 21).

إما أنواع الفقر فقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث أن تضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، وقد اختلفت تلك التصنيفات، ومن أشهر تلك التصنيفات هو التصنيف علي أساس مستوي الفقر الذي قسم الفقر إلي عدة مستويات وذلك لغرض قياسه كالفقر المطلق هو الحالة التي لا يستطيع فيه الإنسان عبر التصرف بدخلة، الوصول إلي حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والسكن، والملبس، والتعليم، والصحة، والنقل. والفقر المدقع وما يسمى بالفقر المزري وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخلة، الوصول إلي حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

وقد أضافت بعض الدراسات نوع آخر من الفقر وهو فقر الرفاهية لقد حدد بعض الباحثين نوع آخر من الفقر الذي يتعرض له بعض الشرائح الإجتماعية وخاصة في المجتمعات الغربية التي تعيش فيما يسمى بالبلدان المتطورة التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفية المتنوعة التي تفتقر لها بعض الشرائح وذلك أطلق عليه تسمية فقر الرفاهية.(الرفاعي، 2007، 22).

ثالثاً: أسباب انتشار ظاهرة الفقر :

علي الرقم من وجود مجموعة من الأسباب الموضوعية التي تقف وراء ظاهرة الفقر والجوع وإنتشار الأمراض في الدول الفقيرة والنامية إلا أن العديد من الخبراء والدارسين لهذه الظواهر يؤكدون أن الدول الغنية هي المسؤولة بشكل مباشر عن تلك المشكلات ووصولها في الكثير من المناطق إلي حدود الكارثة الإنسانية وان المعالجات الدولية كانت وما تزال قاصرة في التعامل مع هذه الكوارث الإنسانية السائرة في طريق الانفجار ويرجع السبب في ذلك إلي:

- 1- الحروب فقد كننت وما زالت هذه الدول ولفترات طويلة ساحات حرب مدمرة تعزيها وتقف وراءها الدول الغنية وإطماعها ثروات هذه الدول وخاصة في العالم العربي والقاره الإفريقية وأمريكا الجنوبية.
- 2- إرتفاع الديون الخارجية لهذه الدول والتي وصلت إلي مستويات خطيرة تهدد نموها الإقتصادي.
- 3- إهمال عمليات الإصلاح الإقتصادي مما أدت إلي تفاقم ظاهرة الفقر والجوع والبطالة وغيرها.
- 4- تدمير القطاع الزراعي لهذه الدول ومنعها من تصدير منتجاتها بسبب السياسات التي تطبقها الدول المتقدمة.

5- ضعف المساعدات التنموية والإنسانية التي تقدمها الدول الغنية لهذه الدول(معهد علوم الزكاة،السودان،3).

رابعا: اثار الفقر

أ/الآثار الاقتصادية للفقر:

- . أن المجتمع إذا كان فقيرا فان الدخل القومي يذهب إلي أطعام الأفواه الجائعة بدل أن يذهب إلي التنمية، والاستثمار، وبالتالي فلن تتحقق التنمية المنشودة في ظل الفقر.
- . زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجات الاستهلاكية بدلا من العمل علي خطط النهضة والبناء والتعمير.

. تبعية الشعوب الإقتصادية والشعوب المانحة للقروض والديون، وما يترتب عليها من آثار سلبية في جميع الجوانب والجهات وزيادة الاستغلال والإحتكار، بالتالي يزداد الفقراء فقرا والأغنياء غنى، لان الفقراء بسبب حاجتهم الشديدة يكونوا غير قادرين علي المنافسة ، فيخضعون لشروط الغناء والشركات. إنخفاض مستوى الإنتاج، وبالتالي إنخفاض الدخل والإستثمار، والأدخار لان قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع، يكون نصيبه اقل من غيره في الصناعة والزراعة وإستغلال الأرض، بسبب عدم قدرته علي شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الإنتاج، فالفقير في الغالب يعتمد علي الوسائل البدائية، وبالتالي يكون أنتاجة قليلا في مختلف المجالات.

ب/ الآثار الاجتماعية للفقير:

. الأمية والجهل والتخلف.
. كثرة الأمراض، حيث أن معظم الأمراض تعود أسبابها إلي سوء التغذية، ويعود تأثيرها علي الإنسان بالموت.
. زيادة معدلات الوفيات، حيث ربط معظم الخبراء بين معظم الأمراض بالفقر وبالتالي موت الكثيرين.
. نقص الخدمات الصحية والسكنية ونحوها.

. التبعية الاجتماعية، حيث أن معظم الفئات الغنية القادرة تبذل كل جهدها لإستغلال الفقراء لصالح مصالحها الإقتصادية، والسياسية وشراء أصواتهم بأموال لمكاسب سياسية.

. هجرة العقول والعمالة للخارج، فقد أشارت التقارير الحديثة في الهند، مثلا أن حوالي 30% من خريجي معاهد القضاء وعلوم الكمبيوتر، والكيمياء والهندسة الميكانيكية في الهند يهاجرون سنويا إلي أمريكا وكندا

وغيرها، ونشرة جريدة الحياة دراسة في الإمارات أن 34% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا هم من العرب (علما ان الأطباء العراقيين فقط في بريطانيا وحدها 2000 طبيب) وان 75% من الكفاءات العلمية المهاجرة تتجه نحو أمريكا، وكندا، ومن الملاحظ أن هجرة العقول تدخل في الآثار الاجتماعية السلبية تؤدي إلى خلخلة الوضع الاجتماعي(عبدالعظيم، 404، 2000).

. التفكك الأسري وزيادة الطلاق، أو عدم الزواج أصلا .

زيادة الجرائم بين الشباب والنساء والأحداث، فلا شك أن للفقر أثره الكبير في زيادة الجرائم التي تقع من هذه الفئات، حيث ترى المدرسة الاجتماعية في تفسير زيادة الإجرام، أن الأحوال الاقتصادية السيئة تحتل المرتبة الأولى في مسؤولية الجنوح نحو الإجرام، أن هنالك ارتباطا وثيقا بين الجريمة والفقر، فالفقر والبطالة هي البيئة التي يكثر فيها الإجرام والإغتصاب والقتل ونحوها(الساعاتي، 112، 1983-118)

ج/الآثار السياسية للفقر:

الاستبداد السياسي، والتبعية السياسية في الدخل من خلال أن القوة تكون لأصحاب الأموال والنفوذ في الدخل، والتبعية السياسية للخارج إي للدول الاستعمارية المانحة للقروض والمساعدات، والواقع الفعلي للشعوب الفقيرة هي أنها تعاني من الاستبداد السياسي والدكتاتورية المطلقة وان للفقر دور في صنع المستبد والدكتاتور الذي يعتمد علي الإشعارات البراقة وعلي دعم الطبقات الجاهلة، وإبعاد الطبقات المتعلمة والسياسية سياسية عن مراكز القرار.

الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار، حيث تجد التجارب الواقعية أن الفقر احد أسباب الفوضى والاضطراب وان معظم المشاكل السياسية تعود إلي الفقر والعوز والحرمان، وان غنى الشعب احد أهم

الأسباب للاستتباب الأمن، وان الأمن من مصلحته ومصلحة ماله فيحافظ عليه ناهيك أن المجتمع الفقير محروم تنقص فيه نسبة المتعلمين، وتزداد في نسبة الأمية، ولا سيما إذا رأى الفقير المعدوم أن الأغنياء يتمتعون بغنائهم المفرط وهو يتضرر جوعاً"، فلا يستبعد منه أن يبذل جهداً في الفوضى والإضطرابات حتي يكون الجميع سواً.

فجوة الفقر:

يعد مقياساً "لعمق الفقر وهو الفجوة بين مستويات الأنفاق الملاحظة للأسر الفقيرة وخط الفقر وبافتراض أستهاف أمثل فأن مؤشر فجوة الفقر يشير الي حجم الموارد المطلوبة لرفع الأسر الفقير فوق خط الفقر، الجدول رقم (10) يشير الي ان ولاية جنوب كردفان ، وغرب ووسط دارفور هي الأكثر فقراً" في السودان بنسبة فقر بلغت أكثر من (60%) هذه الولايات هي الأكثر عمقا وشدة في الفقر وهذا يعني ان من المرجح أن يظل السكان الفقراء في هذه الولايات في هذه الحالة من الفقر في غياب دعم الدولة) الجهاز المركزي للأحصاء 2014م)

الفصل الثالث :الفقر في السودان

المبحث الاول : الفقر في السودان والأسباب

المبحث الثاني:أثار الفقر في السودان

المبحث الثالث:السياسات المتبعة من قبل الدولة لمعالجة الفقر في السودان.

المبحث الأول: الفقر في السودان وأسبابه:

تمهيد:

ومن نتائج مسح الفقر الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء بدعم من اليونيسيف وصندوق التكافل الإجتماعي عام 1992م، في مناطق شمال السودان كانت نسبة الفقر في الحضر حوالي 81% من ناحية الدخل وترتفع نسبته إذا أخذنا إلي جانب الغذاء الحاجة الأساسية الأخرى من الخدمات لتصل إلي 87%، أما الفقر من جانب الإنفاق فان ما نسبته 74% من الأفراد فقرا غذائيا وبالإضافة للخدمات الأخرى ترتفع نسبة الفقراء إلي 83% وإما الفقر في الريف فان 83% من سكان الريف فقراء غذائيا من ناحية الدخل ترتفع هذه النسبة إلي 86% بالإضافة للخدمات الأساسية الأخرى. أما من ناحية الإنفاق فتصل نسبة فقراء الريف إلي 61% من حيث الغذاء ترتفع لتصل 65% بالإضافة للخدمات الأساسية الأخرى، (يلاحظ أن المؤشرات المحسوبة من جانب الإنفاق اقل من المحسوبة من جانب الدخل ويعزي ذلك إلي سيادة ظاهرة التكافل الإجتماعي بين أفراد المجتمع السوداني هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى نجد أن المؤشرات المحسوبة من جانب الإنفاق في الريف أقل من تلك المحسوبة في الحضر ويرجع ذلك إلي أن ظاهرة التكافل تسود المجتمعات الريفية بحجم أكبر مما هو عليه في الحضر) كذلك يتضح من هذه المؤشرات أن 67.5% في المتوسط من سكان السودان فقراء غذائيا من ناحية الإنفاق عام 1992م، بينما كانت هذه النسبة في العام 1978م، تساوي 36% وهذا يعني أن نسبة الفقراء في تزايد مستمر خلال هذه الفترة، الولايات التي سجلت أعلى معدلات الفقر هي دارفور، كردفان الشمالية والشرقية، أما الولايات الأقل فقرا هي ولايتي الخرطوم وتليها ولاية الجزيرة، وفي تقرير برامج الأمم المتحدة لإنمائي لعام 2000م، صنف السودان كواحد من ضمن أفقر خمس أقطار من بين الدول العربية وتضم جيبوتي، الصومال، موريتانيا،

واليمن، وفي قائمة اقل الأمم تنمية. أما في تقرير برامج الأمم المتحدة للعام 2001م فقدمت قسم التقرير وفقا لمؤشرات التنمية البشرية الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وفق ما حققته من إنجازات في مجال التنمية، تتضمن المجموعة الأولى المرتفعة الأداء أربعة دول هي علي التوالي البحرين، الكويت، الإمارات، قطر، أما المجموعة المتوسطة الأداء فتضم 11 دولة هم علي التوالي ليبيا، لبنان، السعودية، سلطنة عمان، الأردن، تونس، سوريا، الجزائر، مصر، المغرب، جز القمر. وأدرج التقرير ثلاثة دول في المجموعة الثالثة منخفضة الأداء هي السودان، اليمن، موريتانيا(المنصور، 77-78).

أسباب الفقر في السودان:

هنالك العديد من المعوقات التي واجهت الأداء الاقتصادي في السودان علي وجه العموم كما ساهمت في رفع استمرارية معدلات الفقر نذكر منها :

1- أفضت سياسات صندوق النقد الدولي التي هيمنت علي إدارة الاقتصاد السوداني إلي الانحدار في الفترة 1965م والوصول إلي مرحلة الأزمة في نهاية العام 1982م تمثلت حصيلة تلك السياسات في الأداء السالب لميزان المدفوعات، تحطيم القطاع التقليدي، اللامساواة في الدخل.تزايد الديون الخارجية وتراكم فوائدها، زيادة البطالة عن العمل، زيادة حدة الفقر وسوء التغذية.

2- مجموعة الصعوبات والمشاكل الناتجة من الفترة الممتدة للركوض التضخمي الذي ضرب الاقتصاد الدولي خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين وما صاحب ذلك من سوء الأحوال الطبيعية المتمثلة في إنتشار رقعة الجفاف والتصحر وما نتج عنها من فقر ومجاعات في دول القرن الإفريقي بما في ذلك السودان.

3- مجموعة المشاكل المتولدة جراء الضغوط السياسية والإقتصادية والأمنية داخليا وخارجيا والتي كانت

من نتائجها اتساع دائرة الحرب (الحرب الأهلية في الجنوب) والنزاعات المسلحة في شرق السودان

وغربة وتطورات المناخ السياسي الدولي والإقليمي غير المحابي للسودان.

4- توقفت المساعدات الخارجية وسوء العلاقات المالية بين السودان والمؤسسات المالية العالمية الكبرى

والمقاطعات الإقتصادية جراء العقوبات المعلنة وغير المعلنة المفروضة علي السودان.

5- الصعوبات والمشاكل الناتجة عن تحول النظام الإقتصادي السوداني إلي إقتصاديات السوق (سياسات

تحرير الإقتصاد السوداني) إضافة إلي أنها قأمت من الفقر الموجود أصلا فقد أدت إلي خلق فقر جديد

نتيجة تطبيق برامج الخصخصة وتحرير أسواق السلع ورأس المال في ظل غياب المنافسة، ورفع الدعم

عن السلع والخدمات لخفض الإنفاق الحكومي وعدم وجود بدائل كافية لتعويض ما فقده المواطن جراء

تطبيق هذه السياسات.

6- عدم المساواة في فرص الحصول علي التمويل للقطاع الزراعي والتي حظي بها كبار التجار وأغنياء

المزارعين وإهمال صغار المزارعين والقطاع الهامشي الذي يشكل أكثر من 60% من النشاط

الزراعي(المنصور،78-79).

المبحث الثاني: أثار الفقر في السودان:

من الإيجابيات التي حققتها الإجراءات التي إتبعها السودان لمعالجة الوضع الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر بالبلد ان الإقتصاد السوداني اتسم بدرجة عالية من التحسن تمثل في الأداء الموجب للنتائج القومي الإجمالي في فترة التسعينات للقرن العشرين بمتوسط 6.7% حيث بلغ في العام 2003م ما نسبته 7.1%. وحسب تقارير صندوق النقد الدولي للمقارنة بين فترة الثمانيات للقرن العشرين والتي كانت تسجل معدلات الناتج القومي فيها قيمة سالبة أوضحت هذه التقارير ان الإقتصاد السوداني وبالرغم من العقوبات الإقتصادية المفروضة عليه فهو واحد من النظم الأكثر نموا في العالم إذا إن الدخل القومي الذي كان يساوي 9.9 بليون دولار في عام 1980م ما بمقدار 37 بليون دولار في العام 2006م وأضاف التقرير ان الإستثمارات الخارجية المباشرة هي الأعلى في إفريقيا. وفي تقرير برامج الأمم المتحدة للتنمية للعام 2007-2008م ووفقا لمؤشرات التنمية البشرية أوضح أن السودان من ضمن الدول ذات الأداء المتوسط في مجال التنمية إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية نحو 0.523 هذا بالمقارنة مع مستويات الأداء المتدني التي أوردتها تقارير نفس البرامج للأعوام 2001، 2000م.

الإنعكاسات السالبة للفقر:

لا شك أن من أسوأ انعكاسات الفقر أنه يؤدي وفي كثير من الأحيان إلي الأخطاط الخلفي، كما أثبتت الدراسات أن الفقر يؤدي إلي النزاعات والحروب المسلحة نتيجة الغبن الإقتصادي والإجتماعي. إضافة إلي أن الفقراء يتعرضون لنقص الغذاء الأمر الذي يؤثر سلبا علي الوضع الصحي مما يزيد من فقر الفقراء. والفقر أيضا يقلل من فرص التعليم ومن المعلوم أن ضعف التعليم والبطالة في وسط الشباب مدعاة إلي ضياع المستقبل. ولا بد من الإشارة هنا إلي أن كل الانعكاسات السالبة للفقر في ممكنة ولكن نجد أن

الفقر السودان ما زال يختفي وبدرجة كبيرة تحت قناع قيم التكافل الإجتماعي والتراحم الذي يسود المجتمعات السودانية.

التواؤم مع الفقر :

يمكن عرض ابرز مظاهر التواؤم مع الفقر في المناطق الحضرية علي النحو التالي:

1- ظاهرة عمل الفتيات والنساء كعاملات في القطاع المنظم أو القطاع الغير منظم كبيع الشاي والأطعمة في الطرقات وأماكن التجمعات المختلفة .

2- درج بعض العمال علي بيع بعض السلع حول المصالح التي يعملون بها.

3- بعض الموظفين يقدمون علي بيع بعض أثاثاتهم وبعض الممتلكات الاخرى أو الالتحاق بوظيفة أخرى

4- في كثير من الأحيان يلجا بعض الموظفين إلي بيع منازلهم في وسط المدينة ويستبدلونها بأخرى اقل

سعرا في أطراف المدينة للاستفادة من فارقالسعر في إقامة نشاط يدر عليهم دخلا والمساعدة في تغطية

نفقات الاستهلاك والعلاج إضافة إلي أن البعض الآخر يقوم بإجارة جزء من منزلة لنفس الإغراض .

تحليل الفقر في السودان:

وقفاً للبيانات المتاحة لأعطاء صورة تقريبية للفقر في السودان وذلك من خلال المعلومات التوفره من

بداية فترة الدراسة من عام 1992-2016م لان هذه الفترة شهدت تغيرات هيكلية في الأقتصاد السوداني

. فأن التقديرات تفيد ان الفقر قد أزداد واتسع نطاقه في أوائل التسعينات في السودان، أفادت بعض

الدراسات ان 96% من سكان السودان فقراء غزائياً" من الجدولين (1)و(2) نلاحظ أن 68% من سكان

السودان في المتوسط فقراء في عام 1992م، وهذا يعني ان نسبة الفقر تزداد بمعدل سنوي قدرة 4.6

خلال الفتره من 1978-1992م وبأستخدام معدل الزيادة هذه معلومات الفقر في السودان لعام 1992م نجد في عام 1998م، أن مؤشر عدد الرؤوس قد يكون 89% قد يكونون فقراء. وبالمثل فقد أوجدنا أن فجوة الفقر في عام 1998م قد تكون حوالي 70% أي ان أنفاق الفقراء يفي فقط بحوالي 30% من تكلفة غذائهم الاساسي.

جدول رقم (1)الفقر في الحضر

مؤشرات الفقر	فقر الدخل	%	فقر الانفاق	%
مؤشر الفقر	ح1	ح2	ح1	ح2
1-مؤشر عدد الرؤوس	81	87	74	83
2-فجوة الفقر	74	78	60	65

المصدر : الطاهر محمد نور (بدون تاريخ): الفقر في السودان 1992م بأستراتيجيات وبدون أستراتيجيات التواءم مع الفقر، تقرير بحثي مقدم لصندوق التكافل الاجتماعي، الخرطوم (التقرير الأستراتيجي السوداني 1998م).

ح1: خط الفقر يمثل الغذاء فقط ح2:يمثل بجانب الصحة والتعليم والانتقال .

جدول رقم (2)الفقر في الريف

مؤشرات الفقر	فقر الدخل	%	فقر الانفاق	%
مؤشر الفقر	ح1	ح2	ح1	ح2

71	61	86	83	مؤشر عدد الرؤوس
61	58	82	80	فجوة الفقر

الفقر في الحضر :

بنظرة أفقية للجدول نلاحظ أنه في عام 1992م ، حوالي 81% من سكان الحضر لا يستطيعون الحصول علي غذاء كاف، أي لا تمكنهم دخولهم من ذلك وأذ أخذنا بجانب الغذاء الحاجات الأساسية الأخرى نجد نسبة فقراء الحضر قد ارتفعت الي 87% .

كما يوضح الصف الأخير من الجدول رقم (1) فجوة الفقراء ،وبقراءة افقية يوضح الجدول ان دخول فقراء الحضر تعجز عن الأيفاء بحوالي 74% من غذائهم الأساسي وأذ أخذنا بجانب الغذاء الحاجات الأساسية نجد أن دخول فقراء الحضر تعجز عن الأيفاء بحوالي 78% من حاجاتهم الأساسية في الغذاء والملبس والسكن والتعليم والدواء.

أما إذا أخذنا الفقر من جانب الإنفاق، نجد أن فقراء الحضر لا يستطيعون الإنفاق علي 60% من غذائهم الأساسي، وغير قادرين علي الإنفاق علي 65% من جميع حاجاتهم الأساسية بما فيها الغذاء. كما نلاحظ أن مؤشرات الفقر المحسوبه من جانب الدخل هي أكبر من جانب المحسوبه من جانب الإنفاق (التقرير الأستراتيجي السوداني 1998م)

الفقر في الريف:

يوضح الجدول رقم (2) أن 83% من سكان الريف فقراء غذائيا" أي تقل دخولهم عن خط الفقر الغذائي أما إذا أخذنا بجانب الغذاء الحاجات الأساسية الأخرى نجد أن حوالي 86% من سكان الريف فقراء غذائيا"

أما من جانب الإنفاق نلاحظ 61% فقراء غذائياً" أي لا يستطيعون غداء كافي . ويلاحظ في الريف 65% فقراء يقل أنفاقهم عن الإيفاء بالاحتياجات الأساسية.

أما بالنسبة لفجوة الفقر، فيوضح الجدول رقم (2) هذه الفجوة من جانب الدخل ومن جانب الإنفاق ، بالنسبة للغذاء فقط (ح1) والغذاء زائداً" الحاجات الأساسية الأخرى مثل الصحة والتعليم والكساء (ح2). ويوضح الجدول أن دخول أهل الريف تعجز عن الإيفاء بحوالي 80% من غذائهم ، وترتفع هذه النسبة الي 82% إذا أخذنا بجانب الحاجات الأساسية الأخرى.

أما من جانب الأنفاق نجد أن فجوة الفقر بالنسبة لخط الفقر الذي الغذاء حوالي 58% ترتفع الي 62%. إذا أخذنا الاحتياجات الأساسية الأخرى . كما نلاحظ في الريف أن مؤشرات الفقر المحسوبة من جانب الإنفاق أقل من المحسوبة من جانب الدخل ، ولكن أن الفقر في الريف أكبر منه في الحضر الجدولين (1)(2) ويعود كبر هذا الفرق في الريف الي أن احتياجات أهل الريف قليلة مقارنة بالحضر، إضافة الي أن التكافل الإجتماعي في ازالة الفقر فقي الريف أكبر من الحضر(التقرير الأستراتيجي السوداني 1998م).

الفقر في الولايات:

حيث الجدول رقم (3) نسبة الفقراء بالنسبة لكل ولاية علي حدة، في الريف والحضر بإستثناء الولاية الوسطى التي لم تتوفر عنها معلومات عن القطاع الحضري وتشير أرقام الجدول الي فروقات واسعة في إنتشار الفقر بين ولاية الخرطوم من جهة، وبقية الولايات، فباستثناء ولاية الجزيرة، نلاحظ أن معدلات الفقر أعلي في الريف لكل بقية الولايات . وتوجد بولاية دار فور اعلي معدلات فقر تليها ولاية كردفان ،

ثم الولاية الشرقية والولاية الشمالية، وتوجد أقل معدلات فقر في ولايتي الخرطوم والجزيرة، وهما من أكثر الولايات في السودان التي نالت حظاً من التنمية مقارنة ببقية القطر.

جدول رقم (3)

معدل الدخل بالولايات (% حضر/ريف)

الولاية	الحضر %	الريف %	كل الولاية
الشمالية	90	93	92
الشرقية	88	94	91
الخرطوم	77	80	79
الجزيرة	93	90	92
الوسطى	—	92	—
كردفان	87	96	92
دارفور	89	97	93

المصدر: وزارة العمل (1997)

الاتجاه العام للفقر في السودان:

— الفقر ظاهرة متعددة الابعاد، ويشير الي حالة من الحرمان المطلق من أحد أو أكثر من أبعاد رفاهية

الفرد وبينما هنالك مجموعه متنوعة من مؤشرات الرفاهية يمكن استخدامها لتحديد مستوى الفقر بين

السكان، الا ان أوسعها قبولا" يستند علي الأستهلاك وفي هذا التقرير، تم اختيار نصيب الفرد من

الأستهلاك كمؤشر للرفاهية، وتم تقدير خط الفقر الوطني أستنادا" الي أنماط الأستهلاك السائدة.

— يمكن تعريف خط الفقر بأنة التكلفة النقدية لفرد معين، في مكان وزمان معينين، للوصول الي مستوى

رفاهية مرجعي فأن لم يحصل فرد ما علي ذلك المستوى الأدنى من المعيشه، سيعتبر ضمن الفقراء.

_ تم حساب خط الفقر بأستخدام 2400 سعر حراري للفرد في اليوم، بأعتبره مستوى الأحتياجات الدنيا اليومي من الطاقة الغذائية، بأضافة الي مكون غذائي غير ضئيل.

_ تم حساب خط الفقر في شمال السودان بحوالي 113.8 جنيها سودانيا للفرد في الشهر.

وجد أن 46.5% من السكان في شمال السودان تحت خط الفقر، وبنسبة 26.5% من سكان الحضر و57.6% من سكان الريف وجد أن معدل أنتشار الفقر في اقليم الخرطوم هو الأقل، يليه الأقليم الشرقي ثم الأقليم الأوسط في المرتبة الثالثة، بينما أقليم كردفان وأقليم دارفور هما أفقر الأقاليم سجلت مستويات الفقر تباينا كبيرا" بين الولايات اذ يتراوح معدل انتشار الفقر بين السكان، من الربع 26% في ولاية الخرطوم لأكثر من الثلثين 69.4% في ولاية شمال دارفور (الجهاز المركزي للأحصاء 2009م).

خط الفقر للفرد في الشهر _جدول رقم (4)

نوع السلعة	جنيه سوداني	%
غذائي	69	61
غير غذائي	45	39
اجمالي	114	100

المصدر المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر 2009م.

جدول لتوضيح خطوط الفقر:

جدول رقم (5) خطوط الفقر 2014

المكان	خط الفقر الغذائي	خط الفقر الأعلى	خط الفقر الأدنى
حضر	2966	4124	5110
ريف	2698	3605	4044

جدول رقم (6) يوضح نسبة الفقر حسب الولايات:

الولاية	نسبة الفقر
الشمالية	%12.2
نهر النيل	%19.9
البحر الاحمر	%51.4
كسلا	%27.9
القضارف	%31.6
الخرطوم	%29.9
الجزيره	%18.3
النيل الابيض	%40.9
سنار	%25.9

النيل الازرق	%34.6
شمال كردفان	%39.1
جنوب كردفان	%67.0
غرب كردفان	%40.5
شمال دارفور	%42.3
غرب دافور	%64.1
جنوب دارفور	%49.2
وسط دارفور	%67.2
شرق دارفور	%50.4

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء 2014م.

الإنفاق الحكومي علي القطاع الصحي في السودان:

خلال الفترة ما قبل 1989م كان النظام التمويلي قائما بصورة أساسية علي النظام الضريبي حيث أن الدولة تقوم بتوفير ميزانية تشغيل الخدمات الصحية من موارد الدولة العامة بما فيها الضرائب وحتى بداية التسعينات كانت الخدمة تقدم مجانا بالكامل الا من مساهمات العون الذاتي والتي كانت عبارة عن رسوم تدفع إختيارها.

في مطلع التسعينات تبني السودان سياسة التحرير الاقتصادي وما ترتب علي تلك السياسات من خصصه لمؤسسات القطاع العام كتحريك الأسعار وخفض الإنفاق الحكومي علي القطاعات الخدمية. وقد أدت سياسة الخصصه الي إرتفاع تكلفة الخدمات الصحية التي إصبحت تقدم مقابل نظير مادي، وذلك لتغطية

العجز الناتج عن الدعم الحكومي كنتيجة لذلك ظهرت المستشفيات والمستوصفات الخاصة التي تقدم الخدمات العلاجية بصورة افضل وأجود من تلك التي تقدم في المستشفيات الحكومية كما برز في المستشفيات الحكومية بما يسمى بالجناح الخاص حيث يجد المرضى فيه رعاية وخدمات أفضل من تلك التي في العنابر العامه بالمستشفى وكل ذلك نظير رسوم يدفعها المواطن وتتفاوت قيمتها بين المستشفيات والمستوصفات الخاصة والأجنحة الخاصة في المستشفيات الحكومية.

وأدخل النظام رسوم الخدمة تدريجيا بالمراكز الصحية بولاية الخرطوم ومن ثم في جميع الولايات وتلي ذلك أنتقال الرسوم لخدمات المستشفيات. وقد كان هنالك محاولات لعمل نظام للأعفاءات داخل المستشفيات وهو ما عرف بنظام العلاج التكافلي الذي يتم عن طريق تعيين باحثات أجتامعيات لدراسة الحالات ومن ثم تقدير الدعم المطلوب لكل حاله علي حده. وكان هذا النظام يتلقي دعما من وزارة المالية وديوان الزكاة. وظلت الخدمات علي مستوى الوحدات الدنيا (الشفخانات وحدات الرعاية الصحية الأولية) تقدم من غير رسوم رسمية.

وفي العام 1994م أعلنت الدولة مجانية العلاج بجميع أقسام الحوادث بالمستشفيات في محاولة لتخفيف التأثير الناتج عن عبء تكلفة علاج الحالات الحرجة. وطبق هذا القرار وفق توصيف محدد يشمل الحالات الطارئة في الاربعة والعشرون ساعه الاولي لدخول المستشفى.

وفي عام 2008م تم إعلان وتطبيق برامج العلاج المجاني للأطفال أقل من خمسة أعوام ومجانوية العمليات القيصرية.

كما اعتمدت الدولة في قطاع الصحة علي العديد من المفاهيم الجديدة كتنقاسم التكاليف أو الإنفاق، والتأمين الصحي، ويلعب برنامج التأمين الصحي دورا كبيرا في الإنفاق الصحي.

حسب الدراسات في مجال الإنفاق علي الصحة في السودان مايزيد عن 75% من الإنفاق علي الصحة يتم من جيب المواطن، وحسب منظمة الصحة العالمية قد يصل الي 80% مما يؤثر علي الخدمة والمؤشرات الصحية. لذا أتجهت الدولة لنظام التأمين الصحي لتحقيق الحماية الإجتماعية ولتفادي الدفع المباشر علي الرغم من ذلك لا يزال الانفاق علي الصحة مرتفعا جدا مما يؤدي الي إدخالهم في دائرة الفقر.

وفي هذا الصدد فقد أشارت بعض الدراسات في أمريكا وأوربا الي العلاقة بين الصحة والمستوى الإقتصادي، فالمرضى ذوي الدخل المنخفض يقومون بإستغلال الخدمات الصحية أقل من ذوي الدخل المرتفع بسبب لارتفاع تكاليف العلاج.

وبالنظر الي الجدول أدناه الذي يوضح الانفاق الحكومي علي الصحة في السودان ويتمثل في (الأجور، التيسير، الدعم الاجتماعي، برامج التنمية القومية). يشمل الدعم الاجتماعي علي دعم العمليات بالمستشفيات ودعم الحوادث والعلاج بالخارج، وتشمل برامج التنمية القومية علي برامج التحصين والتغذية والرعاية الصحية الأولية. نجد أن لا يرقى لمستوى الأحتياجات والمشكلات الصحية للسكان، مما ينعكس سلبا" علي اداء النظام.

جدول رقم (7): الإنفاق الحكومي علي قطاع الصحة في السودان في الفترة (1992-2016)م

العام	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (الف جنية سوداني)	اجمالي الانفاق الحكومي علي الصحة (الف جنية سوداني)	نسبة الانفاق الحكومي علي الصحة من الناتج المحلي الاجمالي%
1992	42182.0	473.7	1.1%
1993	94845.0	389.2	0.41%

%0.44	397.9	188129.0	1994
%0.41	413.5	404974.0	1995
%0.50	736.0	104781.4	1996
%0.55	880.4	161373.7	1997
%0.54	941.2	219359.1	1998
%0.42	965.4	270588.1	1999
%0.48	1383.8	336627.1	2000
%0.58	1948.5	406585.6	2001
%0.30	1342.8	477561.1	2002
%0.56	2147.4	557337.8	2003
%1.13	1855.2	687213.9	2004
%1.22	2958.7	857071.3	2005
%1.38	2729.2	987188.1	2006
%1.77	2723.3	1065270.0	2007
%1.84	1965.8	1355117.0	2008
%1.63	2861.0	1393865.0	2009
%1.74	1548.5	1606470.0	2010
%1.44	2371.5	1821513.0	2011

2012	2225479.0	2895.8	1.39%
2013	3041168.0	42913.0	1.05%
2014	4479982.0	47467.0	1.34%
2015	5829374.0	64839.0	1.97%
2016	6935140.0	81953.0	1.81%

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية، السودان، التقارير الاحصائية السنوية.

كما هو موضح في الجدول اعلاه:

1/ أستمر الإنفاق الحكومي علي القطاع الصحي في التناقص أولاً ثم الزيادة طوال فترة البحث حيث بلغ 8مليار و195مليون جنية في العام (2016م) بنسبة 1.8 من جمالي الناتج المحلي، ورغم تزايد الإنفاق الحكومي علي الصحة في السودان الأ أنه يعتبر من الأقل في العالم ، إذ لم يتجاوز 2% من اجمالي الناتج المحلي، لذلك اوضح تقرير السودان الوطني للتنمية البشرية (2012م) أنه ينبغي التنسيق بين الحكومة الاتحادية والولائية لضمان إنفاق فعال وتقليل المنافسة والمخاطر للنزاعات المحتملة.

والسودان كغيره من الدول النامية يواجه عقبات عديدة تقف أمام إصلاح تمويل القطاع الصحي والمضي نحو التغطية الشاملة متمثلة في الآتي:

أ-عدم الكفاءة في توجيه الموارد المالية وارتفاع معدلات الهدر بسبب الفساد وضعف الحوكمة الرشيدة في السياسات المتعلقة بتمويل قطاع الصحة.

ب- التحديات السياسية والأمنية التي تؤثر علي مداخيل الدولة وبالتالي علي حجم الإنفاق علي الصحة، حيث تنفق الدولة الأموال لشراء السلاح ومواجهة التحديات الأمنية والعسكرية بدلا من توفير الخدمات الصحية للمواطنين.

2/ حيث ان متوسط الإنفاق الحكومي علي قطاع الصحة طوال هذه الفترة لم يتجاوز (1.4%) وهذا يدل علي أن هذا القطاع لم يكن ضمن أولويات الدولة خلال هذه الفترة وبذلك أصبح المواطن السوداني يتحمل عبء العلاج بالداخل وبالخارج مما زاد من تكاليف الحياة المعيشية في السودان وهذا يلقي بظلال سالبه علي حياة الناس.

3/ يلاحظ ان ثبات قيمة الإنفاق علي قطاع الصحة خلال فترة الدراسة رغم الضعف الواضح في هذه القيمة خلال كل فترة الدراسة وخاصة الفترة من (1992-2003) من الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم يتجاوز متوسط الإنفاق في هذه الفترة ال(0.199%) رغم الإستقرار الإقتصادي وظهور البترول في السودان.

4/ وكذلك يلاحظ هنالك زيادة طفيفة في الإنفاق علي قطاع الصحة في الفترة من (2004-2016) ولن لم تكن بالقدر المطلوب إذ لا يزيد متوسط الإنفاق عن ال(1.516%) من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: السياسات المتبعة من قبل الدولة للحد من الفقر في السودان:

جاءت "الورقة الانتقالية لإستراتيجية الحد من الفقر في السودان" تقديم تحليل إضافي مدعم بالإحصائيات، وتقديم معالجة لجميع قضايا السودان والإصلاحات التي يحتاج إليها الوطن من الديمقراطية، السلام والمصالحة الوطنية، سيادة القانون وحقوق الإنسان (المؤسسات الديمقراطية، الانتخابات، المحكمة الدستورية، تعزيز القانون وفرصه، حقوق المرأة والطفل، حرية الاعتقاد والممارسة، حرية التعبير والصحف، جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية والتعذيب والرق، وحقوق الملكية)، اللامركزية، مكافحة الفساد، تقديم الخدمات المالية الفعالة، بناء القدرات في القطاع العام، إعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، التمكين وبناء قدرات الأشخاص، الوصول لمؤشرات الألفية في التعليم والصحة، مياه الشرب وشبكات الأمان.

كانت أهم جوانب التحليل المرتبط بالفقر في هذه الوثيقة "الورقة الانتقالية لإستراتيجية الحد من الفقر" الديون الخارجية" وقدرت 38.0مليار دولار أمريكي نهاية عام 2010م ويتألف من 16.1مليار دولار أمريكي من أصل الدين 21.9مليار دولار متأخرات الفائدة وعقوبات الفائدة. إرتفع عدد العاطلين عن العمل من 0.7مليون في عام 1993م إلي 1.4مليون عام 2008م مع ارتفاع معدل البطالة ارتفع من 11.1% إلي 16.8%. في العام 2008م، كانت معدلات البطالة أعلى في المناطق الريفية مقارنة مع المناطق الحضرية، 19.8% مقارنة مع 12.1% وكذلك بالنسبة للإناث من الذكور 24.7% مقارنة مع 13.9%.

ويضيف التقرير أنه ورغم التزام السودان بتخفيف عبء الفقر عن طريق تحسين تقديم الخدمات العامة، وخلق فرص العمل وإنشاء شبكة الأمان، في مشروع ورقة إستراتيجية الحد من الفقر المؤقتة (2004-2006) لكن يلاحظ نقص المصدقية في التعامل مع الفقر وأبعادة المختلفة. والغريب ان التقرير يرجعه للنقص الحاد في البيانات(عباس محبوب ،الكتاب الثاني،78-79).

ويحدد أربعة مدخل لمعالجة الفقر: تعزيز الحكم والقدرات المؤسسية للقطاع العام، إعادة إدماج النازحين والمشردين الأخرى، تنمية الموارد البشرية وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

تحتوي إستراتيجية تخفيف من الفقر أربع عناصر لتحقيق أهدافها: خلق فرص توليد الدخل، تمكين الفقراء من إدراك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وممارستها، بناء القدرات وتأسيس شبكة أمان اجتماعي فعالة يساهم فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني، وسوف نتناول هذه العناصر كالآتي:

خلق فرص توليد الدخل:

أعتمدت سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي " المعدل منها والمعزز علي تفكيك القطاع العام، الخصخصة ودخ الأموال لدعم القطاع الخاص. كل هذه السياسات تؤدي إلي زيادة البطالة والأستغناء عن العمالة. وبعيدا عن إي نظريات فقد كانت مائة النتائج الواضحة لتطبيقها في السودان. مع بداية دخول الصندوق والبنك الدوليين تشجع الحكومات الوطنية علي تبديل نموذجها الإنمائي بالتحول عن التخطيط الإنمائي الذي يقترن بدور فعال ومسيطر للدولة، نحو نظام يقوم علي تخفيض قيمة العملة، ورفع الضوابط التنظيمية، والتحرير والخصخصة.

كانت تجربة السودان تحت الأستعمار قائمة علي سيطرت الدولة علي القطاعات الإنتاجية الفعالة، وكانت تجربة ناجحة لحدود كبيرة في الإدارة والإنتاج والربح. أنشأت الدولة الاستعمارية مشروع الجزيرة ومشاريع القطن الأخرى، سكك حديد السودان، النقل النهري، البريد والبرق وغيرها. كانت المشاكل مرتبطة بالتوزيع وهذا مفهوم في حرجة لتوجيهات تنمية أكثر إنصافا. واصلت الأنظمة التالية، خاصة الحكم العسكري الأول، في إتباع نفس السياسة التنموية من إنشاء سد الرصيرص، امتداد المناقل، الخطوط البحرية السودانية، عدد من المصانع موزعة علي نطاق القطر (بابنوسة، كريمة، أورما، كسلا، وغيرها)، الخطوط الجوية السودانية، مواصلات الجزيرة والعاصمة المثلثة، خط بابنوسة او ونيالا وهكذا وبدلا من تعديل التوزيع وتحسين القدرات الإدارية كان الصندوق والبنك الدوليين يطرحان تفكيكها وتخصصاتها. يلعب القطاع العام دورا جوهريا في الإقتصاد الوطني كمقصد مستقر لدخل الدولة (لا تنهرب من الضرائب)، للصرف علي مسؤوليات الدولة الإجتماعية (الصحة، التعليم، المياه، الأمن وغيرها)، تقليل الواردات وتخفيض أسعار النقل والمواصلات وهي المشغل الأكبر للعمالة الوطنية، إعدادها، تدريبها وتطويرها بفعل فقدان الرؤية، عدم الاستقرار السياسي والتغير الدائم في الأنظمة وغيرها، حدث تدهور تدريجي في الإدارة، الإنتاج والربح. بدلا من أن تتجه الدولة لتطوير الإدارة، توفير المستلزمات اللازمة لزيادة الإنتاج، إستجابة لشروط الصندوق والبنك الدوليين ومضت في طريق التفكيك. الوظيفة الكبرى للقطاع العام هي المساهمة في حل مشاكل العمالة، هكذا كان مشروع بند العطالة، إنشاء لجنة الاختيار وغيرها من تدخلات الدولة. أدي ما سمي تخفيض الإنفاق العام (إدارة الطلب) والذي يؤدي إلي خفض الميزانية عن طريق أزال الت الخدمات المجانية، وفرض رسوم علي المستفيدين في مجالات مثل التعليم الأساسي، والصحة الأساسية، والهياكل الأساسية الريفية ففي مجال الإنتاج الزراعي تم تقليص مقامي

الخدمات الإرشادية، أخصائي الحصاد، الأطباء البيطريين لمساعدة صغار المزارعين كما أختفت من المدن الصغرى أجهزة صحة البيئة من ملاحظي صحة، عمال الناموس، عمال النظافة، مما أدى إلي تفشي كإرثي للملاريا وباقي الحميات.

تعتمد تدخلات تمكين الفقراء وبناء القدرات للمشاركات في التنمية وعائدها علي ثلاث مداخل :أولا: الخدمات العامة، ثانيا: تمويل وتنمية المشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وثالثا: تنمية الموارد البشرية.

أولا: الخدمات الصحة والتعليم:

أدى تقييد السودان ببرامج التكيف الهيكلي منذ ما يزيد علي ثلاث عقود وأكثر إلي انسحاب الدولة بالكامل من الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة التي تعنتي بالقطاعات الفقيرة من الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي، أدى إلي تدهور التغطية بالمرافق الصحية الأساسية وقلة كفاءتها. وحسب بيانات 2011م هنالك عجز كبير في امدادات المياه الصالحة للشرب الذي يتوافر بنسبة 56% فقط من يستخدم 31% فقط من السكان مرافق صرف صحي تفي بالقرض، نسبة تفشي سوء التغذية المعتدل والحاد في أواسط الأطفال دون سن الخامسة 31%، معدل وفيات الرضع في السودان 81% وفاه لكل 1000 ولادة حية، معدل وفيات الأطفال دون سنة الخامسة 112 وفاه لكل 1000 ولادة حية، معدل وفيات الأمهات 1.107 وفاه لكل 100000 ولادة حية، تم تحصين 31% فقط من الأطفال دون سن الخامسة ضد الأمراض تحصينا كاملا، يتوافر بنسبة 18% فقط من الأسر فرص الوصول إلي الناموسيات السريرية المعالجة بالمبيدات الحشرية للوقاية من الملاريا. تشير الاحصاءات الرسمية في السودان إلي زيادة الإنفاق العام علي الصحة 0.25% عام 2000م إلي 0.56% عام 2005م من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا

المعدل يعتبر منخفضا جدا مقارنة بالمستويات الدولية فطبقا لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الإنفاق العام علي الصحة يمثل 2% من الجمالي الناتج المحلي لكل البلدان النامية و1.8% للبلدان الأقل نموا و2.4% لإفريقيا جنوب الصحراء.

بدا الانخفاض في الصرف علي الصحة في السودان منذ السبعينات حتى أصبح في العقود الأخيرة مجرد فتات من الناتج العام. حافظ التفاوت الذي اثبتته الدراسة السابقة في المؤسسات والكوادر الصحية بأقاليم السودان المختلفة خلال طوال العقود السابقة وحدث تدهور عام في نسب مؤسسات الرعاية الصحية الأولوية، الشفخانات والمراكز الصحية والمستشفيات للسكان، ورغم النسبة الضعيفة لعدد المستشفيات في الأقاليم المختلفة فان وجودها في المدن الصغيرة والمناطق الريفية محدود أو قد يكون منعدم وينطبق الأمر علي تركز القوة العاملة في العاصمة بشكل خاص ومن ثم في عواصم الوسط وندرتها في اغلب أطراف السودان.

ثانيا: تمويل وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

وضع بنك السودان المركزي إستراتيجية لتطوير وتوسيع قطاع التمويل الأصغر. تعتمد الإستراتيجية علي الاستفادة من الخبرة المحلية والدولية، بنية تحتية متينة، كفاءات الوسطاء الماليين، التوعية لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء، إنشاء الأطر التشريعية التنظيمية التي تعزز أداء صناعة التمويل الأصغر، الشفافية، وصنع معايير أداء وأضحة لهذا القطاع، إنشاء شبكة معلومات فعالة تتضمن الوصول إلي موثوق بها من معلومات السوق علي الاحتياجات المالية للفقراء والمشروعات المتوسطة والصغيرة، من الجنسين والتوزيع الجغرافي.

التمويل الأصغر له تاريخ طويل في السودان وتبلور في إنشاء بنك الادخار عام 1973م تم تحويل مصرف الادخار والتنمية الإجتماعية عام 1995م، تبعة بنك الأسرة بمبادرة من القطاع الخاص عام 2008م رغم هذه الجهود فهي تخاطب عدد محدودة من الفئات المستهدفة، ليس من بينها الفقراء ولكن القادرين علي التأمل مع هذه الأجهزة.

شبكة الأمان الاجتماعي في السودان:

الوضع الذي خلفه الاستعمار أستمر لحد ما في ضمان أستقرار المجتمعات، رغم التحيز الحضري الموروث والذي استمر في العهد الوطني، وساعد وجود نقابات قوية في ضمان أجور أفضل وتحسين الأوضاع وإستمرار دولة التعليم والصحة المجانية. الغالبية العظمي من السكان أستطاعت الحفاظ علي حياتها بفضل الزراعة الإكتفائية والرعي الحر مع سهولة نسبية في الحياة وعمل أنظمة التضامن الإجتماعي الشعبية بكامل طاقتها. كانت هذه المجتمعات إكتفائية أساسا تنتج قوتها وإحتياجاتها الأساسية، وبقابضة منتجاتها (عند الحصاد ومواسم بيع الماشية) مع تجار محليين كانت تحصل علي الإحتياجات الأخرى (الملابس، الشاي، القهوة، السكر، الملح وغيرها). بتوفر التعليم والصحة المجانية كان لدى الفقراء في السودان الفرصة للتقدم في الحياة كانت فرص العمل مفتوحة سواء في المشاريع الكبرى أو وظائف تخلقها الحكومة. قدرت نسبة الفقر النسبي علي مستوي القطر 52% عام 1968م.

أستمرت هذه النسبة مستمرة تقريبا حتى عام 1978م عندما طبق التكييف الهيكلي فخفضت قيمة العملة، سحب الدعم من العديد من السلع وغيرها من الإجراءات قاد هذا لارتفاع مستوى الفقر 77% عام 1980م. أستمرت هذه السياسات ووصلت ذروتها مع تطبيق سياسة الصالح العام لتكنس مئات الآلاف إلي الطرقات، وأكتملت بتطبيق البرنامج الثلاثي للإقناذ الإقتصادي وطبق التحرير الإقتصادي لرفع الدعم

الكامل عن السلع والخدمات والمياه، والخصخصة بسعر التراب، والجبايات وغيرها. ترافق هذا مع أضخم عملية للنهب، والفساد وسوء الإدارة التي مرت علي البلاد طوال تاريخها فأوصلت مستوى الفقر إلي 96% عام 1996م، وأرتفعت في الخرطوم 71% عام 1990م إلي 75% عام 1996م.

طوال السنوات مع الترددي الشامل في الحياة، الأفئطار، خروج الدولة من المسؤوليات الإجتماعية وزيف دعاويها في التصدي للفقر، كان الشب السوداني يحاول جاهدا ان يحافظ علي أنظمة التضامن الاجتماعي التقليدية بالنواجز. تمتد هذه الانظمة علي طول السودان وعرضه من النفير عند النوبيين وصناعة السواقي تسقيف المنازل، إلي الفزع عند الفور في تنظيف الأرض، بناء القطا طي، مطاردة سارقي الماشية وغيرها.

بدا الاهتمام برفع الدعم عن البترول مع تزايد التلوث البئي علي مستوي العالم، كسياسات تقلل من استهلاك الوقود برفع أسعارها ومن ثم تقليل الاستهلاك من هذه المنتجات. الدول الكبرى التي تمثل المصدر الأساسي لهذا التلوث مثل الصين وأمريكا رفضت الانصياع لهذه المطالب رغم انه بإمكانها الاستفادة من البدائل الأخرى للطاقة. قام الإنقاذ بتنفيذ خطة لرفع الدعم عن عدد من السلع الإستهلاكية، وبدئها برفع الدعم عن المحروقات(عباس محجوب، 93).

برامج علاج الفقر في السودان :

تهتم الدولة بوضع السياسات التي من شأنها علاج مشكلة الفقر في السودان وتمثل ذلك في توقيع السودان، وبصفته عضوا في الأمم المتحدة، علي برامج أهداف الألفية الثالثة والذي وردت محاربة الفقر فيه كواحد من ضمن الأهداف الثمانية الأولى، حيث التزم السودان بخفض نسبة الذين يعيشون في الفقر المتطرف إلي النصف وهو الهدف الذي تسعى الدول النامية لتحقيقه بنهاية عام 2015م. كما ان برامج الأمم المتحدة لخفض الفقر مع السودان ركز علي تحسين القدرات المحلية لتخطيط وضع مدخل شامل لخفض الفقر في

الدخل والفقير البشري، إضافة إلي وعود البرنامج بمساعدة السودان في الحصول علي المساعدات الخارجية.

هذا بالإضافة لما تقدمه الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية- وزارة الرعاية الاجتماعي-ودور ديوان الزكاة في محاربة الفقر ومصارف التنمية الاجتماعية إضافة إلي المؤسسات الطوعية بالسودان(المنصور، 84).

موقف تحسين الإقتصاد السوداني من الفقر:

ما تجب الإشارة إليه هنا أن مجمل التحسينات التي طرأت علي أداء الإقتصاد السوداني كمعدلات النمو المتسارع، وغنى السودان بالموارد الطبيعية، وفرصته المواتية بأن يكون منتج زراعي رئيسي، ورفد الإقتصاد السوداني بالعائدات النفطية المقدرة. ووقف الحروب الأهلية في الجنوب لم يفي بتحقيق قاعدة واسعة بالقدر الكافي لتغيير محسوس في الأوضاع العامة وإزالة المظاهر الغير مواتية في حياة أفراد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، بل ذهب البعض للقول بأن الدولة استطاعت فقط أن تحول العجز في موازنتها العامة وتقله إلي عجز بديل تتقاسمه نيابة عنها ميزانيات الأسر، حيث لا يزال المواطن يواجه إشكالا" متعددة من الرسوم والجبايات المستحدثة، والارتفاع المستمر في أسعار السلع ونفقات العلاج والتعليم، إضافة إلي أن الفروق الكبيرة بين مناطق الحضر والريف وبين الأقاليم المختلفة تساهم في زيادة اللامساواة كما أن تركيز الخدمات والاستثمارات حول ولاية الخرطوم وبصورة أقل حول المدن الأخرى وحول مدينة جوبا عاصمة الجنوب يشجع علي الهجرة من الريف إلي الحضر بسبب ضعف الإنتاجية الزراعية وتفاقم معدلات الفقر. وفقا لأخر تقرير للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الفقر في السودان منتشر بصورة واسعة وان حوالي 75-60% من السكان في الشمال السوداني وحوالي 90% في الجنوب يعيشون تحت خط الفقر لحوالي اقل من 2دولار في اليوم. كما أوضح نفس التقرير أن أكثر المتضررين من السكان هم في المناطق الريفية خاص النساء والنازحين الذين يمثلون 12% من مجموع السكان. وأضاف التقرير إنا البنية التحتية من طاقة وكهرباء وخدمة طبية ، والماء الصالح للشرب، والطرق باستثناء ولاية الخرطوم والمدن الكبيرة الأخرى فهي غير موجودة أو متخلفة عن نطاق القطر، ولا يدل ذلك إلا أن جهود التخطيط والتنمية لم يكن محورهما الأساسي الإنسان كما هو مفترض وأنهما لم تحظي بالقدر المطلوب من التوازن. كما أنها ركزت علي الجوانب الكلية لأداء الإقتصاد من حيث نمو الناتج القومي الإجمالي، معالجة الموازنات العامة.

الفصل الرابع :الدراسة التحليلية

- المبحث الاول:توصيف النموذج .
- المبحث الثاني:إختبار الفرضيات .
- المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول

توصيف النموذج:

يعد الإقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الإقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الإقتصادية وذلك للحصول علي قيم عددية لمعادلات العلاقات الإقتصادية ومن ثم اختبار تلك المعالم اختبار إقتصادياً وإحصائياً ومعرفة مقدرة هذه المعلمات علي التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية بصورة عامة، بتحديد منهج البحث في الإقتصاد القياسي في الخطوات التالية:

أولاً: مرحلة توصيف النموذج القياسي:

أن بناء النموذج عباره عن عملية التعبير عن النظرية الإقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات.

ثانياً:مرحلة تقدير النموذج:

إن تقدير هو عبارة عن محاولة الوصول إلي تقديرات مقبولة من قيم المعاملات للمتغيرات المستقلة.

ثالثاً:مرحلة تقويم النموذج القياسي المقدر:

يتم في هذه المرحلة إستخدام معايير تقييم المعاملات الإقتصادية الإحصائية والقياسية.

رابعاً: مرحلة التطبيق والتنبؤ:

المرحلة الأخيرة من منهج البحث في الإقتصاد القياسي حيث استخدام النموذج المقدر في تحليل السياسات الإقتصادية.

تعريف توصيف النموذج القياسي:

هو صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتي يمكن قياس معاملاتها بإستخدام

الطرق القياسية وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات أهمها: (الأمين ، 2007)

1. تحديد متغيرات النموذج .
2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
3. تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

إولاً: تحديد متغيرات النموذج:

تم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال مصادر النظريات السابق ذكرها والمعلومات المتاحة من الدراسات القياسية السابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة قيد الدراسة في السودان ، وقد تم تحديد شكل واتجاه العلاقة ما بين متغيرات هذا النموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية في هذا المجال .

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد وشكل المعادلات التي يحتويها النموذج فالنظرية الاقتصادية لا تحدد علي وجه الدقة شكل معين للنموذج ولكنها تلمح في بعض الأحيان الي بعض المعلومات التي تبين ولو جزئياً الملامح المناسبة للنموذج علي النحو التالي:

1- أسلوب الانتشار: وفقاً لهذا الأسلوب يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات ووصفها في شكل إنتشار ذو محورين إحداهما علي محور افقي والآخر علي محور الرأس من خلال ملاحظة الشكل نستطيع أن نحدد الشكل الرياضي للنموذج خطي أو غير خطي.

ولكن يعاب علي هذا الأسلوب أنه يختصر علي محورين فقط وبالتالي تتعذر إمكانية تطبيقه في حالة إحتواء النموذج علي أكثر من متغيرين.

2- أسلوب التجريب : تأسيساً علي هذا الأسلوب نقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة التي أن نتحصل علي الصيغة التي تعطي أفضل النتائج من الجواب الإقتصادية الإحصائية والقياسية بإعتبار أن دالة تتبع ذلك الشكل المحدب.

وتعمل هذه الدراسة علي العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر في السودان خلال الفترة 1992 - 2017م) وذلك من خلال نموذج قياسي مكون من معادلة خطية واحدة (معادلة انحدار خطي بسيط). وعند تحديد الشكل الرياضي للنموذج يجب علينا تضمين متغير عشوائي للمعادلات حتي تتحول المعادلات الرياضية الي معادلات قياسية ، ولنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج سوف يتم ذلك كالاتي:

$$POV_t = B_1 + B_2 G_t + u_t$$

حيث :

المتغير التابع (POV) معدل الفقر .

المتغير المستقل (G) الإنفاق الحكومي.

الثابت للنموذج (B₁) تمثل القاطع ويتوقع أن تكون إشارته موجبة ويمثل متوسط الفقر .

معلمة النموذج (B₂) تمثل تأثير الإنفاق الحكومي علي معدل الفقر .

الخطأ العشوائي (u_t) المتغيرات الغير مذكوره في النموذج.

ثالثاً: تحديد القيم والأشارة المسبقه للمعالم النموذج :

وهي تعتمد علي النظرية الإقتصادية : التي تقول أن هنالك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي (G) ومعدل الفقر (POV) اي أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي سوف تنعكس إيجابياً علي معدل الفقر وهذا مما يعني أن إشارة المعلمة موجبه .

المبحث الثاني:

إختبار الفرضيات:

حيث تكون النموذج المقترح من الفقر كمتغير تابع، والانفاق الحكومي كمتغير مستقل. ويعرض البحث منهجية الدراسة من حيث طريقة اختيار العينة وجمع البيانات ثم مناقشة الأساليب الإحصائية المختلفة المستخدمة في اختبار فروض الدراسة وأخيراً يتم تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للوقوف على مدى صحة افتراضات الدراسة .

1/توصيف البيانات:

تشير البيانات الي الزيادة المطردة في الـ'نفاق الحكومي والنقصان المطرد في معدلات الفقر .

السنوات	الانفاق الحكومي	معدل الفقر
1992	1341.1	81.5
1993	1274.5	82
1994	1675.6	83.5
1995	1318.2	84
1996	2865.0	86
1997	2235.0	87.5
1998	1845.0	89
1999	1550.9	89.5
2000	1807.3	90
2001	2416.9	90.5
2002	2870.6	88
2003	2241.0	82
2004	2774.0	75
2005	3586.0	70
2006	3709.3	65
2007	3688.2	55
2008	3546.5	50
2009	3023.0	46.5
2010	3057.3	46

2011	3637.1	42
2012	4050.0	39.9
2013	5199.8	37.9
2014	5114.1	36
2015	5524.1	34.7
2016	5392.8	32.7
2017	5487.3	31.1

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

أولاً : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (1) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

	الفقر	الانفاق
Mean	65.20385	3124.254
Std. Dev.	22.34138	1372.253
Skewness	-0.277112	0.409904
Kurtosis	1.382148	2.068891
Jarque-Bera	3.168324	1.667303
Probability	0.205120	0.434460

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج التحليل ببرنامج Eviews

يحتوي الجدول اعلاه على الخصائص الوصفية للمتغيرات متمثلة في الوسط الحسابي والوسيط والقيمة

العليا والدنيا لكل متغير، وكذلك الانحراف المعياري. يلاحظ أن الوسط الحسابي للفقر

وهو متوسط عال وكذلك الانحراف المعياري 22.34138 بانحراف أنحراف معياري 65.20385 يساوي

مرتفع جدا مما يشير الى تفاوت معدلات الفقر خلال فترة الدراسة. كذلك الأمر بالنسبة للانفاق الحكومي.

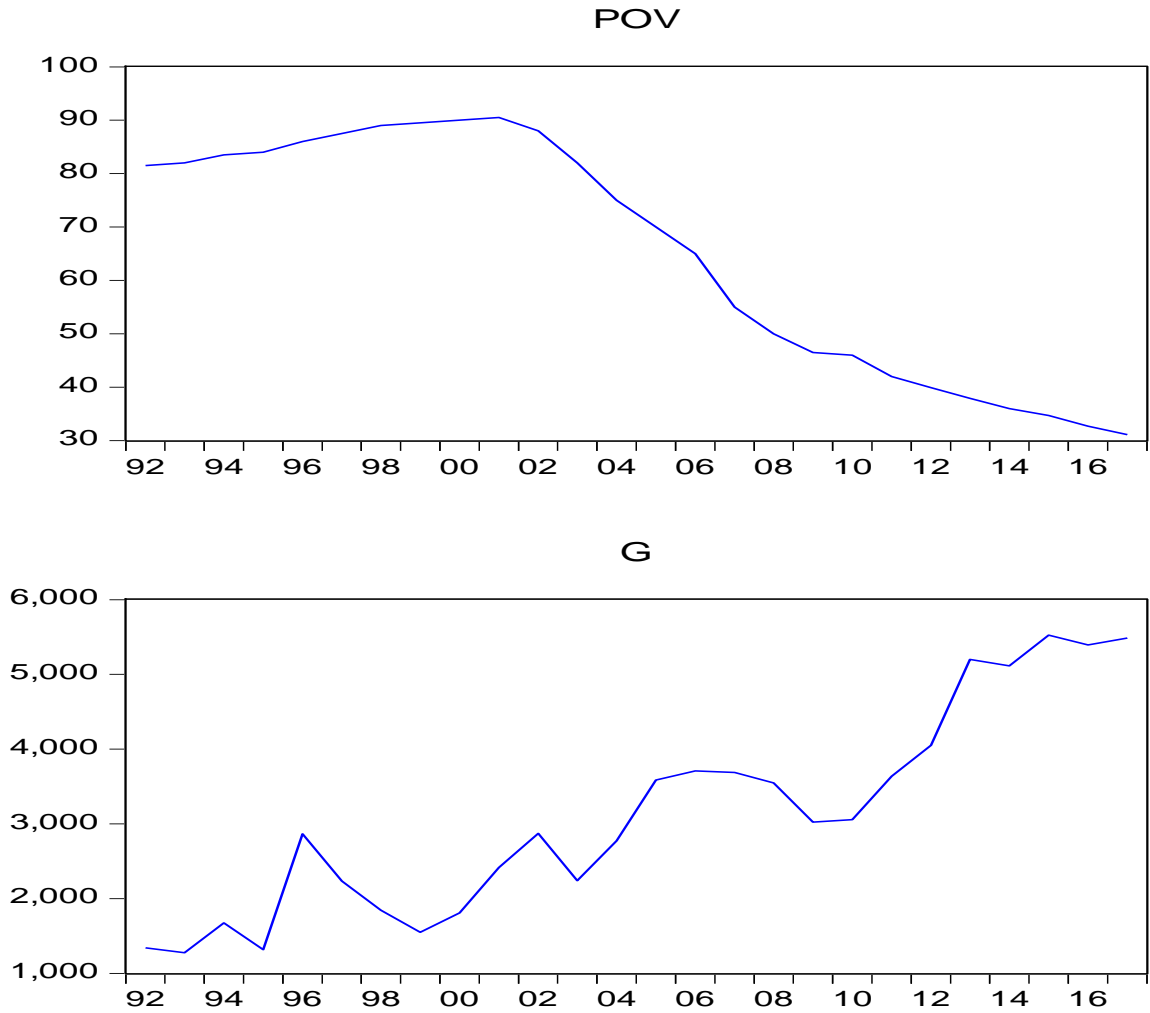
أما عند دراسة معامل الالتواء فقد أشارت الدراسات الى أنه إذا كان معامل الالتواء يساوي صفر. أما إذا كانت قيمته موجبه فان التوزيع ملتوي إلى اليمين ، في حين إذا كانت سالبة فان التوزيع ملتوي الى اليسار . ومن نتائج الجدول نجد أن قيمة Kurtosis موجبة مما يدل على أن البيانات ملتوية نحو اليمين، هذه النتيجة تتماشى مع خصائص البيانات الاقتصادي .

أما فيما يخص خاصية التوزيع الطبيعي من الاختبارات المتاحة في برنامج Eviews هو اختبار Jarque-Bera، ويتم اتخاذ القرار بناءً على القيمة الاحتمالية لمستوى الدلالة الاحصائية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة مثلا 5% كان المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، وإذا كانت أقل من ذلك فيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، من نتائج التحليل نجد أن كل من الانفاق الحكومي ومعدلات الفقر تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً: الرسم البياني لمتغيرات النموذج:

فيما يلي يتم رسم متغيرات النموذج في البدء يتم رسم جميع متغيرات النموذج، ثم رسم كل متغير على حدا.

الشكل رقم (1) يوضح الرسم البياني لجميع متغيرات النموذج



المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

من الشكل أعلاه تبدو الاتجاهات المتعاكسة لمتغيري الدراسة، حيث أن شكل انتشار معدلات الفقر متناقصة بينما الانفاق الحكومي متزايد. ورغم اختلاف نمط كل من المتغير المستقل والتابع إلا أنه يمكن استخدام المعادلة الخطية للتعبير عن النموذج.

2/ اختبار استقرار بيانات الدراسة:

أولاً: اختبار ديكي فولر المركب (Augmented Dickey– Fuller 1981): نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dicky – Fuller, 1981) بالتطبيق على متغيرات الدراسة.

الجدول (2) يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المعدل لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	مستوى الدلالة عند 5%	مستوى الاستقرار
<i>POV</i>	-4.109638	-3.644963	0.0204	عند المستوي
<i>G</i>	-5.485583	-3.612199	0.0009	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews

يلاحظ أن قيمة T test Statistic لاختبار (ADF) هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات، مما يعني استقرار المتغيرات عند المستوى لبيانات معدل الفقر، بينما بيانات الانفاق الحكومي مستقرة عند الفرق الأول.

3/ تقدير وفحص النموذج:

جدول رقم (3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	109.9071	5.393463	20.37783	0.0000

G	-0.014308	0.001586	-9.024477	0.0000
R-squared	0.772385	Mean dependent var		65.20385
Adjusted R-squared	0.762901	S.D. dependent var		22.34138
F-statistic	81.44118	Durbin-Watson stat		0.600389
Prob(F-statistic)	0.000000			

إعداد الباحث: من بيانات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي

R-squared = 0.772 F-statistic = 81.44 Prob(F-statistic): 0.000

WD=0.600389

أولاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

$$POV_t = 109.9 + 0.0143G + Et$$

يتضح من المعادلة إن قيم إشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، وعليه يمكن القول بموافقة النموذج للمعيار الاقتصادي.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

* القيمة المقدرة للقاطع (الثابت) تساوي (109.907) ذات إشارة موجبة، وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهي تمثل قيمة معدل الفقر عندما تكون قيمة المتغير التفسيري في الدالة تساوى الصفر أي تمثل القدرة الذاتية للمتغير التابع.

* إشارة معامل الانفاق الحكومي إشارة سالبة بقيمة (-0.014) وهي ذات دلالة احصائية، وتشير على وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدلات الفقر، أي ان ارتفاع الانفاق الحكومي يؤدي الى انخفاض معدلات الفقر.

ثانياً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

معنوية المعالم المقدرة:

يتضح من الجدول رقم (3) وجود علاقة ذات دلالة احصائية للمتغير التفسيري في الدالة (الانفاق الحكومي)، حيث نجد إن مستوى الدلالة لمعلمة المتغيرات أقل من مستوى المعنوية 5% ، ويمكن توضيح بصورة أخرى إذا تم مقارنة (t) المحسوبة للمعالم المقدرة مع قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية 5% يتضح أن قيم (t) المحسوبة لجميع متغيرات النموذج أكبر من القيمة الجدولية، وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل في النموذج (الانفاق الحكومي) والمتغير التابع معدلات الفقر.

معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار

(F. Statistic) حيث بلغت قيم F (81.44) بمستوى دلالة (0.000)

وهي أقل من 0.05.

جودة توفيق النموذج:

يدل معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد المعدل للدالة (77.2%)، وهذا يعني أن 77.2% من التغيرات في المتغير التابع (الفقر) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي)، بينما (22.8%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

ثالثاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

1/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

تم التأكد من أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (DW) والتي تم تقديرها تساوي (DW=0.600389).

F-statistic	10.21874	Prob. F(2,22)	0.0007
Obs*R-squared	12.52135	Prob. Chi-Square(2)	0.0019

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews

بالنظر لمخرجات الاختبار من الجدول (4) أعلاه يتضح أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%.

2/ اختبار مشكلة اختلاف التباين:

لاكتشاف مشكلة اختلاف التباين تم استخدام اختبار (White) ويدل الاختبار إنها غير معنوية إحصائياً أي أكبر من (0.05) وهذا يعني عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

الجدول رقم (5)

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	6.06848	Prob. F(2,23)	0.0076
Obs*R-squared	8.98088	Prob. Chi-Square(2)	0.0112

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews

النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين، لأن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 5% مما يقود الى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

المبحث الثالث:

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الاولى:

1/ أدت سياسة الإنفاق الحكومي الي زيادة معدل الفقر في السودان.

أدت هذه السياسة الي زيادة معدلات الفقر في السودان وذلك مثل سياسة التحرير الاقتصادي التي ادت الي زيادة معدلات الفقر في السودان وكذلك أنخفاض الإنفاق علي القطاعات الخدمية ادلي بظلاله علي زيادة معدلات البطالة في السودان .

الفرضية الثانية:

2/ توجد علاقة عكسيه ذات دلالة احصائية بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر.

عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومعدل من خلال نتائج التحليل اتضح أن هنالك علاقة الفقر اي أن كلما زاد الأنفاق الحكومي علي القطاعات الخدمية فبتالي يؤدي بدوره الي تقليل العبء علي المواطن السوداني مما يسمح له بشراء احتياجاته الأساسية.

النتائج الخاصة:

1. أوضحت نتائج البحث الى أن الوسط الحسابي للفقر يساوي 65.20385 بانحراف معياري 22.34138 وهو متوسط عال وكذلك الانحراف المعياري مرتفع جدا مما يشير الى تفاوت معدلات الفقر خلال فترة الدراسة. كذلك الأمر بالنسبة للانفاق الحكومي.
2. خلاص البحث علي أن البيانات ملتوية نحو اليمين، هذه النتيجة تتماشى مع خصائص البيانات الاقتصادية.
3. عند تحليل استقرار المتغيرات وجد أن بيانات معدل الفقر مستقرة عند المستوى، بينما بيانات الانفاق الحكومي مستقرة عند الفرق الأول.
4. القيمة المقدرة للقطاع (الثابت) تساوي (109.907) ذات إشارة موجبة، وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهي تمثل قيمة معدل الفقر عندما تكون قيمة المتغير التفسيري في الدالة تساوى الصفر أي تمثل القدرة الذاتية للمتغير التابع.
5. إشارة معامل الانفاق الحكومي إشارة سالبة بقيمة (-0.014) وهي ذات دلالة احصائية، وتشير على وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدلات الفقر، اي ان ارتفاع الانفاق الحكومي يؤدي الى انخفاض معدلات الفقر.

النتائج العامة:

- 1/نسبة الأنفاق الحكومي علي قطاع الصحة في غاية التواضع . ويفسر ذلك الانخفاض الكبير في نصيب الفرد من الانفاق الحكومي علي الخدمات الصحية .
- 2/بالرغم من التوسع في الانفاق الحكومي الأانة لا زالت معدلات الفقر مرتفعة وهذا يدل علي ان التوسع في الانفاق الحكومي لا يتناسب مع نمو السكان .
- 3/توصلت الدراسة الي ان سياسة التحرير الاقتصادي التي أتبعت لمحاربة الفقر كالأنفاق الحكومي ادت الي زيادة معدلات الفقر في السودان .أهم المحددات المسؤولة عن تفسير سلوك معدلات الفقر في السودان ولن نسبة مساهمتا مختلفة من متغير لآخر .

4/من خلال الدراسة يلاحظ أن المؤشرات المحسوبة من جانب الأنفاق اقل من المحسوبة من جانب الدخل ويعزى ذلك الي سيادة ظاهرة التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع السوداني هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن المؤشرات المحسوبة من جانب الأنفاق في الريف أقل من المحسوبة في الحضر ويجع ذلك الي ان ظاهرة التكافل الاجتماعي في المجتمعات الريفية اكبر من المجتمعات في الحضر.

5/ أتمم الأقتصاد السوداني بدرجة كبيرة من التحسن الموجب في الناتج القومي الأجمالي في فترة التسعينات من القرن الماضي بمتوسط 6.7%، حيث بلغ في العام 2003م 7.1% الي أنه لم يكن بالقدر الكافي لتخفيض معدل الفقر.

6/ان الفقر أزداد نطقة في بداية التسعينات وافادت الدراسة أن 96% من سكان السودان فقراء غذائيا.

التوصيات الخاصة:

- 1/توصي الدراسة بضرورة العمل علي زيادة الأنفاق الحكومي لما له من أثر علي تخفيض معدلات الفقر
2. ضرورة اتاحة البيانات للباحثين لما له من اثر ايجابي لبناء نماذج قياسية بعدد أكبر من المتغيرات.

التوصيات العامة:

- 1/منح الباحثين عن العمل الأولوية في الأستفادة من معينات العمل والمشروعات الأنتاجية .
- 2/السماح للمنظمات غير الحكومية بالعودة للولايات والمحليات والعمل علي محاربة الفقر والبطالة مع الحكومة.

3/توفير موارد مالية للمنظمات الغير حكومية لزيادة المشروعات الأنتاجية .

4/توفير سيولة لدى المصارف لقيام مشاريع انتاجية تستوعب عدد من العطالة لتخفيف الفقر.

5/من خلال البحث يوصي الباحث ببحوث مستقبلية مرتبطة بالبحث تتطلب دراسة عميقة وهي:

_ قياس اثر ازدياد معدلات الفقر علي الأقتصاد السوداني .

-الأنفاق الحكومي علي القطاعات الخدمية وعلاقتة بالتنمية في السودان.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع

- 1/ أحمد عبد السميع علام ، المالية العامة المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق، 2012م، الطبعة الأولى.
- 2/ آدم مهدي ادم ،تاريخ أسس المالية العامه، (2001م) الشركة العالمية للطباعة والنشر.
- 3/ بابكر الفكي المنصور ، قضايا إقتصادية معاصرة في الإقتصاد السوداني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، دار الطباعة.
- 4/ حمدي عبدالعظيم، فقر الشعوب بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي (2000م) دار الفكر العربي القاهرة.
- 5/ خالد شحادة الخطيب وأحمد إبراهيم سامي ، تاريخ أسس الماليه العامة (2002م) عمان دار الأوائل للنشر والتوزيع.
- 6/ سامية حسن الساعاتي ، الجريمة والمجتمع، (1983م)، دار النهضة العربية بيروت.
- 7/ عبدالرحمن حسن علي حمد، أقتصاديات المالية العامة، (2014م) المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، مطبعة البناء للطباعة والنشر.
- 8/ علي أحمد الأمين مبادي المالية العامة،(2018م)جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 9/ علي أحمد الأمين، أثر النقل البحري علي النمو الإقتصادي،(2007م)، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- 10/ عمر محمد عباس محجوب ، سلسلة الرؤية السودانية الكتاب الثاني ،الفقر في السودان.
- 11/ عبدالرحمن محمد العيسوي ، تحليل ظاهرة الفقر الإجتماعي دراسة إجتماعية(2009م) دار بيروت للمنشورات الحقوقية.
- 12/ طارق الحاج، المالية العامة،(2015م)دار صفاء للطباعة والتوزيع والنشر.
- 13/ محمد عبد الله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر ، (2007م).
- 14/نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء (1992م) المعهد العالمي للفكر الإسلامي الطبعة الأولى .
- 15/نصر الدين فضل المولى حمد ، الفقر تأهيله لحالة السودان وجهود الدولة في المعالجة ، منشورات المعهد العالمي لعلوم الزكاة الخرطوم وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- 1/رحاب عبدالرحمن الساير بكرين ، دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان،2005،مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 2/هبة عوض الله علي حسين ،تقويم سياسات تخفيض الفقر في السودان دراسة تحليلية لمؤسسات الضمان الاجتماعي بولاية نهر النيل ،2009م، مقدم لنيل درجة الدكتوراه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 3/ بله الرضي بله الرضي ،دور ديوان الزكاة في مكافحة الفقر في السودان ولاية الخرطوم ،2010م،مقدم لنيل درجة الماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- 4/ علي سيف علي المزروعى ،اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية علي دولة الإمارات العربية المتحدة ،2012م جامعة دمشق
- 5/ محمد عبدالعال عبدالعزيز ،تقديم احتياجات الأسر الفقيرة المهشمة بالمناطقالعشوائيه 2014م جامعة الفيوم.
- 6/ طارق عبدالله تيراب إبراهيم ،تقويم الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي والبحث العلمي في السودان ،2015م،مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 7/ اشرف يونس عبدالكريم الخطيب ،العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في فلسطين ،2016م، مقدم للحصول علي درجة الماجستير ،جامعة الازهر غزة.
- 8/ اولفا محمد صالح ، اليات وسياسات تخفيض الفقر ، وأثرها فبي البطالة في السودان 2016م مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 9/ اكتفاء عذاب زغير ، العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية ،2017م ،وزارة التخطيط دائرة تخطيط القطاعات .
- 10/ عبدالخالق احمد إدريس محمد،محددات الفقر في السودان باستخدام نموذج الانحدار الخطي الذاتي ذوالفجواتالزمنية الموزعه 2019م مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

رابعاً:التقارير العلمية

- 1/البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ،1990م.
- 2/المعهد العالي لعلوم الزكاة ، أسباب ومظاهر الفقر في السودان ، أمانة البحوث والتوثيق والنشر .
- 3/ مصطفى زكريا وآخرون، تجربة السودان في محاربة الفقرن ورقة مقدمة لمحاربة الفقر، الخرطوم 2001م.

الملاحق:

ملحق رقم (1) الإحصاء الوصفي:

البنود	POV	G
Mean	65.20385	3124.254
Median	72.50000	2946.800
Maximum	90.50000	5524.100
Minimum	31.10000	1274.500
Std. Dev.	22.34138	1372.253
Skewness	-0.277112	0.409904
Kurtosis	1.382148	2.068891
Jarque-Bera	3.168324	1.667303
Probability	0.205120	0.434460

ملحق رقم (2) الإستقرار بالنسبة للفقير:

Null Hypothesis: POV has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.109638	0.0204
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(POV)
 Method: Least Squares
 Date: 10/12/19 Time: 17:27
 Sample (adjusted): 1997 2017
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.309179	0.075233	-4.109638	0.0011
D(POV(-1))	0.385071	0.184467	2.087483	0.0556
D(POV(-2))	0.137899	0.207060	0.665983	0.5162
D(POV(-3))	0.009622	0.206863	0.046515	0.9636
D(POV(-4))	0.477769	0.194244	2.459629	0.0275
C	33.09465	8.490027	3.898062	0.0016
@TREND("1992")	-0.920423	0.248026	-3.710999	0.0023
R-squared	0.788473	Mean dependent var		-2.614286
Adjusted R-squared	0.697819	S.D. dependent var		2.972757
S.E. of regression	1.634155	Akaike info criterion		4.081331
Sum squared resid	37.38650	Schwarz criterion		4.429505
Log likelihood	-35.85397	Hannan-Quinn criter.		4.156894
F-statistic	8.697566	Durbin-Watson stat		2.063919
Prob(F-statistic)	0.000453			

ملحق رقم (3) الإستقرار بالنسبة للإنفاق الحكومي:

Null Hypothesis: G has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.567910	0.2963
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(G)
 Method: Least Squares
 Date: 10/12/19 Time: 17:29
 Sample (adjusted): 1994 2017
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.592879	0.230880	-2.567910	0.0184
D(G(-1))	0.123514	0.223844	0.551787	0.5872
C	619.0739	293.4216	2.109844	0.0477
@TREND("1992")	101.7471	40.36977	2.520378	0.0203
R-squared	0.273613	Mean dependent var		175.5333
Adjusted R-squared	0.164656	S.D. dependent var		547.7823
S.E. of regression	500.6576	Akaike info criterion		15.42073
Sum squared resid	5013160.	Schwarz criterion		15.61708
Log likelihood	-181.0488	Hannan-Quinn criter.		15.47282
F-statistic	2.511184	Durbin-Watson stat		2.038355
Prob(F-statistic)	0.087874			

في الفرق الاول

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.485583	0.0009
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(G,2)

Method: Least Squares

Date: 10/12/19 Time: 17:30

Sample (adjusted): 1994 2017

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-1.177378	0.214631	-5.485583	0.0000
C	133.5366	252.5012	0.528855	0.6025
@TREND("1992")	5.329023	16.68838	0.319325	0.7526
R-squared	0.589291	Mean dependent var		6.712500
Adjusted R-squared	0.550176	S.D. dependent var		840.0459
S.E. of regression	563.4096	Akaike info criterion		15.62236
Sum squared resid	6666039.	Schwarz criterion		15.76962
Log likelihood	-184.4683	Hannan-Quinn criter.		15.66143
F-statistic	15.06556	Durbin-Watson stat		1.995759
Prob(F-statistic)	0.000088			

Null Hypothesis: G has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.567910	0.2963
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(G)

Method: Least Squares

Date: 10/12/19 Time: 17:29

Sample (adjusted): 1994 2017

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.592879	0.230880	-2.567910	0.0184
D(G(-1))	0.123514	0.223844	0.551787	0.5872
C	619.0739	293.4216	2.109844	0.0477
@TREND("1992")	101.7471	40.36977	2.520378	0.0203
R-squared	0.273613	Mean dependent var		175.5333

Adjusted R-squared	0.164656	S.D. dependent var	547.7823
S.E. of regression	500.6576	Akaike info criterion	15.42073
Sum squared resid	5013160.	Schwarz criterion	15.61708
Log likelihood	-181.0488	Hannan-Quinn criter.	15.47282
F-statistic	2.511184	Durbin-Watson stat	2.038355
Prob(F-statistic)	0.087874		

ملحق رقم (4) التقدير:

Dependent Variable: POV
 Method: Least Squares
 Date: 10/12/19 Time: 17:15
 Sample: 1992 2017
 Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	109.9071	5.393463	20.37783	0.0000
G	-0.014308	0.001586	-9.024477	0.0000
R-squared	0.772385	Mean dependent var	65.20385	
Adjusted R-squared	0.762901	S.D. dependent var	22.34138	
S.E. of regression	10.87865	Akaike info criterion	7.685284	
Sum squared resid	2840.279	Schwarz criterion	7.782061	
Log likelihood	-97.90869	Hannan-Quinn criter.	7.713152	
F-statistic	81.44118	Durbin-Watson stat	0.600389	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (5) مشكلة الارتباط الذاتي:

	EX	EXF	INF	EXR	DM
EX	1	-0.1516	-0.1001	-0.0708	0.1074
EXF	-0.1516	1	0.7461	0.9366	-0.8854
INF	-0.1001	0.7461	1	0.6478	-0.7698
EXR	-0.0708	0.9366	0.6478	1	-0.8644
DM	0.1074	-0.8854	-0.7698	-0.8644	1

ملحق رقم (6) مشكلة اختلاف التباين:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.607410	Prob. F(5,20)	0.2038
Obs*R-squared	7.453112	Prob. Chi-Square(5)	0.1891
Scaled explained SS	6.965605	Prob. Chi-Square(5)	0.2232

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/12/19 Time: 17:05

Sample: 1992 2017

Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-123.8189	231.6850	-0.534428	0.5989
G^2	-3.11E-05	1.33E-05	-2.347911	0.0293
G*EGR	0.007994	0.010158	0.787011	0.4405
G	0.152210	0.101426	1.500695	0.1491
EGR^2	-3.643389	2.455611	-1.483699	0.1535
EGR	14.72664	44.71299	0.329359	0.7453
R-squared	0.286658	Mean dependent var	76.01694	
Adjusted R-squared	0.108323	S.D. dependent var	119.8114	
S.E. of regression	113.1363	Akaike info criterion	12.49424	
Sum squared resid	255996.5	Schwarz criterion	12.78457	
Log likelihood	-156.4251	Hannan-Quinn criter.	12.57784	
F-statistic	1.607410	Durbin-Watson stat	1.522573	
Prob(F-statistic)	0.203770			

النموذج يعاني من مشكلة اختلاف التباين

ملحق رقم (7) الارتباط الذاتي :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	3.449796	Prob. F(2,21)		0.0506
Obs*R-squared	6.429822	Prob. Chi-Square(2)		0.0402
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 10/12/19 Time: 17:01				
Sample: 1992 2017				
Included observations: 26				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.768957	6.455090	0.428957	0.6723
G	0.000342	0.001246	0.274807	0.7861
EGR	-0.661883	0.804040	-0.823196	0.4196
RESID(-1)	0.474860	0.215370	2.204851	0.0388
RESID(-2)	0.106470	0.235603	0.451903	0.6560
R-squared	0.247301	Mean dependent var		-1.55E-14
Adjusted R-squared	0.103930	S.D. dependent var		8.891435
S.E. of regression	8.416721	Akaike info criterion		7.269359
Sum squared resid	1487.665	Schwarz criterion		7.511301
Log likelihood	-89.50167	Hannan-Quinn criter.		7.339029
F-statistic	1.724898	Durbin-Watson stat		1.729633
Prob(F-statistic)	0.182148			

النموذج يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي

ملحق رقم (8) توصيف البيانات:

السنوات	الاتفاق الحكومي	معدل الفقر
1990		80
1991		81
1992	1341.1	81.5
1993	1274.5	82
1994	1675.6	83.5
1995	1318.2	84
1996	2865.0	86
1997	2235.0	87.5
1998	1845.0	89
1999	1550.9	89.5
2000	1807.3	90
2001	2416.9	90.5
2002	2870.6	88
2003	2241.0	82
2004	2774.0	75
2005	3586.0	70
2006	3709.3	65
2007	3688.2	55
2008	3546.5	50
2009	3023.0	46.5
2010	3057.3	46
2011	3637.1	42
2012	4050.0	39.9
2013	5199.8	37.9
2014	5114.1	36
2015	5524.1	34.7
2016	5392.8	32.7
2017	5487.3	31.1
2018	5590.8	29.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.